مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

محضر الجلسة 471

التاريخ : الثلاثاء 18 ذو القعدة 1426 موافق 20 دجنبر 2005

الرئاسة : المستشاران السيدان عادل المعطي، الخليفة الرابع لرئيس مجلس المستشارين و السيد الصوالحي بوزكري، الخليفة الثالث لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت : ساعتان و 45 دقيقة ابتداءا من الساعة الثانية و النصف بعد الزوال.

جدول الإعمال : الأسئلة الشفوية.

السيد رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

أعلن عن افتتاح الجلسة، السادة الوزراء السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها، قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد أمين المجلس لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، تفضلوا السيد الأمين.

السيد أمين المجلس:

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

مشاريع القوانين التي توصلت بها رئاسة المجلس للإعلان عنها، توصلت رئاسة المجلس بمشروع قانون رقم 30.05 يتعلق بالنقل عبر الطرق البضائع الخطيرة، الأسئلة الشفوية الكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين ابتداء من يوم الثلاثاء 13 دجنبر 2005، إلى غاية يوم الثلاثاء 20 منه، عدد الأسئلة الشفهية 12 سؤالا، عدد الأسئلة الكتابية خمسة أسئلة، وعدد الأسئلة التي تم سحبها أربعة أسئلة، كما توصلنا باستدراك على جدول أعمال مجلس المستشارين بين جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 19 ذو القعدة الموافق ل5 دجنبر بسحب السؤال الموجه إلى السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، تنمية السياحة الداخلية للمستشارين المحترمين السادة، محمد بلحسان، الحو مربوح، إبراهيم السالمي، علي (غير مسموع) محمد رضى بوطيب، يحيى يحيى، سالم الشكاف، ويعوض بالسؤال الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، لنفس السادة.

كما توصلنا باستدراك تم طلب تأجيل السؤال من فريق الحركة الوطنية الشعبية، وبعد يشرفني أن ألتمس من جانبكم المحترم تأجيل السؤال الموجه للسيد وزير الطاقة والمعادن والمتعلق بالمشاكل المرتبطة بتزويد العالم القروي بالكهرباء والمبرمج في جلسة يومه الثلاثاء دجنبر 2005 ضمن الأسئلة الشفهية، كما توصلت الرئاسة برسالة من السيد الوزير المكلف بالعلاقة مع البرلمان جاء فيها " يشرفني أن أحيطكم علما أن السيد كاتب الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والماء والبيئة المكلف بالماء يجيب عن السؤال الموجه إلى السيد وزير إعداد التراب الوطني والماء والبيئة المدرج في جدول أعمال الجلسة العامة ليومه الثلاثاء 20 دجنبر، وفي نفس الإطار فإنه يبلغكم طلب السيد كاتب الدولة بتقديم السؤال الشفهي الوحيد الموجه إليه حول سياسة بناء السدود مباشرة بعد جوابه على السؤال المتعلق بإحداث التراب الوطني وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين، قبل أن أعطي الكلمة لطالب الإحاطة، ويتعلق الأمر بالفريق الاستقلالي وفريق الحركة الديموقراطية لابد أن أذكر أن مجلسنا الموقر، سنكون على موعد مباشرة بعد انتهاء هذه الجلسة مع جلسة خاصة بالتشريع للدراسة والتصويت على مشاريع القوانين التالية:

1 - مشروع قانون رقم 04-36 يتعلق بالأحزاب السياسية.

2 - مشروع قانون رقم 05-39 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 99-17 المتعلق بمدونة التأمينات.

3 - مشروع قانون رقم 03-44 يقضي بتغيير القانون رقم 88-9 المتعلق بالقواعد المحاسبية الواجب على التجار العمل بها.

4 - مشروع قانون رقم 04-35 يقضي بتغيير القانون رقم 92- 24 المتعلق بإحداث نظام المعاشات لفائدة أعضاء مجلس النواب والذي تم تطبيق أحكامه على أعضاء مجلس المستشارين بموجب القانون رقم 99-53.

إذن أعطي الكلمة الإحاطة للفريق الاسقلالي، تفضلوا السيد المستشار المحترم السي .....

السيد المستشار .....

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الزملاء المستشارين المحترمين،

الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أراد أن يتقدم بإحاطة، إحاطة المجلس بما وقع يوم الخميس حيث أقدم أربعة شبان عاطلين من حاملي

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

الرسائل الملكية لأجل التوظيف على إحراق أنفسهم، هذا الحادث الذي تناقلته وسائل الإعلام، والذي يعتبر حقيقة ظاهرة جديدة على المغرب، وكذلك أسلوب يتناقض مع التعاليم الإسلامية ويتنافى معها، وأسلوب حقيقة من الناحية النضالية، كما سبقت الإشارة غريب جدا، ففعلا أن الموضوع ديال المعطلين والموضوع ديال التشغيل هو أمر مطروح بحدة، وأن الموضوع يعتبر من الأولويات لهذا البلد، ونحن في المغرب ونحن نحتفل بمرور 50سنة على الاستقلال والمنجزات العظيمة التي تحققت خلال هذه الفترة وكذلك ما نعيشه في هذه السنة من إنجازات في إطار المبادرة الوطنية للتنمية.

فنحن في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، نعتبر أن هذا الموضوع موضوع هاذ المعطلين وهاذ الطلبة اللي تم إحصائهم ومضبوطين، لا بد أن الحكومة تعطيها الأهمية القصوى، ولابد أنها تكون من الأولويات الحقيقية، حتى يمكن لينا نوضعو حد لهاد الأعمال المشينة اللي تتمس بالسمعة ديالنا، وتتخلق واحد الاشمئزاز لدى الرأي العام الوطني، لأن الموضوع يتعلق بأبناء الوطن، فليتصور أي واحد منا أن ذاك الشاب ولدو أولا خوه، كيفاش غا تكون النظرة لهذه القضية هاذي، فلهذا الموضوع، موضوع مطروح وبالجدية بماكان، فلا بد من الحكومة في إطار الإنجازات التي تحققت والأعمال التي تتقدم بها لابد أنها تعطي هاد الموضوع الأهمية القصوى والاستعجالية، وتوفي بالالتزامات ديالها، كذك كنطلبوا من الحكومة أنها توضح هاذ الموضوع للرأي العام، باش تكون واحد النوع الشفافية، وبالتالي هذا الموضوع يصبح تيعرفو الجميع، باش تكون القضية واضحة لدى الجميع، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة

شكرا لكم السيد المستشار المحترم،

الإحاطة الثانية وردت من فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية، تفضلوا السيد الرئيس.

السيد رئيس فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

الزميلة والزملاء المستشارين المحترمين،

طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين أتشرف بتناول الكلمة نيابة عن زملائي في الفريق الدستوري، والفريق الديمقراطي، وفريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية لأحيط المجلس علما بقضية طارئة أصبحت تقلق بال الرأي العام الوطني وتعطل مصالح المواطنين، أريد أن أحدثكم عن موجة الاحتجاجات التي تتزايد يوما بعد يوم في فئات اجتماعية أو مهنية وذلك دفاعا عن قدراتهم الشرائية من جراء ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة، إذ أصبحنا نغدو ونمسي على أخبار الاحتجاجات الاجتماعية التي تنشب هنا وهناك في العاصمة وفي الأقاليم حتى النائية منها، والتي لم نكن نسمع عليها شيئا في هذا الأمر، حيث ضاقت دائرة العيش، وأنهكتها السنوات الطوال من الجفاف، بعد أن طفح الكيل بالمواطنين الذي تطالبهم الحكومة بأداء وجباتهم دون أن توفر لهم أدنى الحقوق في الحياة الكريمة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الزميلة والزملاء المستشرين المحترمين،

إن الزيادات في الضرائب التي أقرتها الحكومة في القانون المالي 2006وارتفاع الرقم الاستدلالي في المعيشة في جل جهات المغرب، وارتفاع فاتورات الماء والكهرباء والطاقة، انعكس على كل هذه الفئات الأكثر عوزا، ورغم ما قدمناه من تعديلات في القانون المالي 2006، واستعمال الحكومة الفصل 51 أمام هذه التعديلات التي تصب مجملها في تحسين دخل هذه الفئات الاجتماعية وذلك على شكل إعفاءات ضريبية، أو تخفيض ضريبي لبعض المواد والتي لا تمس جوهر القانون المالي، في خطوطه العريضة لكن كل هذا قوبل بالرفض من الحكومة التي تدعي صداقتها مع الفئات المعوزة.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

إننا نحذر الحكومة من سياسة ستكون لها عواقب سلبية على المواطن المغربي ذوي الدخل المتوسط، كم سمعنا في أمر الحكومات السالفة أن هناك شباب في مقتبل العمر يسكب البنزين على أجسامه ما هذا؟ ألا تخجل الحكومة هذه الظواهر التي تسيء لبلدنا وشبابنا وسمعتنا، إننا نحذر كذلك الحكومة من بعض سماسرة وتجار المواد الاستهلاكية، من دقيق وسكر ونطالبها بالمراقبة الصارمة التي يجب أن تصاحب توزيع هذه المواد، هؤلاء الذين يستغلون ضعف وفقر المواطنين، وضعف تأطيرهم، وعدم إصرارهم في النيل من حقهم، فالمطالبة بتطبيق السعار الوطنية المحدودة المحددة، وضمان جودة هذه السلع، لهذا مرة أخرى نطالب الحكومة أن تتحمل مسؤوليتها في المراقبة الصارمة وخاصة ونحن في شتاء بارد، حيث الإقبال المتزايد على هذه المواد، وليعلم الجميع أن من حقنا بالمطالبة بالتدبير الصحيح لأموال صندوق المقاصة، الذي وضعته الحكومة لأغراض نبيلة، والتي نزوده بأموال عمومية وجب ترشيدها وإيصالها على مستحقيها، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم،

حضرات السادة، نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة وعددها 15 سؤالا، سؤالان منها آنيان

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

موجهان لقطاع الصحة والتربية والوطنية، و13 سؤالا عاديا تهم قطاعات التربية الوطنية، الصحة، إعداد التراب الوطني، السياحة، الطاقة والمعادن، تحديث القطاعات العامة، الجالية المغربية المقيمة بالخارج، كتابة الدولة المكلفة بالماء.

إذن مع السؤال الآني الأول، حول عدد المُصابين بداء السيدا، للسادة المستشارين: الفوزي بنعلال، محمد كريمين، اسماعيل قيوح، تفضلوا أحد السادة المستشارين، تفضل أ السيد المستشار.

السيد المستشار.....

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي وإخواني المستشارين،

نلاحظ بالمغرب حسب التصريحات الأخيرة، أن هناك ارتفاعا مستمرا في حالة الإصابة بداء فقدان المناعة اللي هو السيدان، والذي أصبح يتفشى بشكل واضح في عدد من الدول الفقيرة والسائرة في طريق النمو، ورغم أن المغرب يوجد حاليا في منطقة تعد الأقل ضررا في العالم إذا اعتبرنا الإحصائيات الرسمية في هذا الصدد، إلا أن موقعه الجغرافي يجعله من المناطق التي يمكن أن ترتفع فيها نسبة المصابين، وقد احتفل المغرب كباقي الدول في فاتح دجنبر 2005، باليوم العالمي لمحاربة داء السيدا، وهو اليوم أصبح يكتسي رمزية خاصة على الصعيد العالمي، لاسيما وأنه انطلق منذ الإقرار به للتعبير عن التضامن مع المصابين وعائلاتهم، وأسر ضحايا هذا الداء الفتاك، وكذلك لتقييم الإنجازات لكل الفعاليات في هذا المجال ودق جرس الخطر حول هذا الداء، وإذا كان وضع السيدا ليس معروفا بدقة في المغرب، فإن جملة من المؤشرات تدعو إلى الاهتمام بهذا الأمر، وإلى الأهمية التي يستوجبها حتى لا نستيقظ يوما بعد سنوات قليلة قادمة، لنجد أنفسنا في موجهة معضلة بسبب الدواء وتوابعه.

فالأرقام المعلنة حاليا بالمغرب، تصل على 1250 حالة إصابة بداء السيدا، وما يقارب 20.000 حامل لفيروس، علما أن هناك حالات غير معلنة، ولا يعلمها إلا الله، وهي مسكوت عنها.

وإننا ننوه بعمل الجمعيات النشيطة في هذا المجال بالمغرب، كالجمعيات المغربية للشباب ضد السيدا، والتي تحاول القيام بدورها رغم توفر أرضية واضحة للتعاون بين مختلف فعاليات المجتمع المغربي.

بخصوص هذا الأمر يعود الفضل إلى هذه الجمعية في إخراج داء السيدا من أيدي الأطباء، والمختصين لعرضه جماهيريا في الشارع المغربين على العموم بجرأة ومسؤولية، ولقد ساهمت الجمعية في نشر الوعي والتحسيس بخطورة انتشار هذا الداء بطريقة وأسلوب ومنهجية في متناول الجميع، كما تعمل الجمعية في إدماج التربية الجنسية في حياة المواطن، وفي حياة الفئات الشابة، ساعية للوصول إلى تفعيل شروط التنمية المندمجة، باعتبار أن التصدي لهذا الداء، يدخل بالأساس في إطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومحاربة التهميش والإقصاء.

لذا، فالحكومة المغربية اليوم وكافة الفعاليات السياسية والاجتماعية وأصحاب القرار ملزمين بالدفع للحد من انتشار هذا الداء الخطير، ولن يتم هذا إلا في إطار توفير التغطية الصحية المجانية للفقراء والمعوزين، ومحاربة الفقر والبطالة والسكن الغير اللائق.

لذا نسائلكم السيد الوزير، عن العدد الأخير للمصابين بهذا الداء، وما هي الإجراءات المتخذة لعلاج المصابين مجانيا؟ وما هي الإجراءات التي تنوي الوزارة اتخاذها لفرز عدد المصابين المسكوت عنهم؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشارين، لكم الكلمة السيد وزير الصحة.

السيد محمد الشيخ بيد الله وزير الصحة:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

السيدة المستشارة وزميلتي،

أود في البداية أن أقدم الشكر الجزيل للسادة المستشارين لطرحهم هذا السؤال الذي حقيقة، يشد إليه أنظار العالم، نظرا لعمق الجرح الذي يسببه في الإنسانية جمعاء، وتمنع الفيروس القهقري على العلم وعلى العلماء وعلى الباحثين، إذ لا يوجد الآن أي دواء ولا أي مصل، ولا أي vaccinيقي من هذا المرض، وتبقى الوسيلة الوحيدة هي الوقاية، وأريد كذلك أن أقول أن الأرقام مهولة ومخيفة جدا على الصعيد العالمي، ومثيرة للانتباه على الصعيد الوطني، فعالميا هناك الآن 40 مليون شخص مريض بهذا المرض وثلثي المصابين يوجدون في إفريقيا، ويقتل يوميا 8000 شخص، ويصيب 10 أشخاص في الدقيقة الواحدة، وترك خلفه 11 مليون يتيم على الصعيد العالمي من من تم إحصائهم، أما في بلادنا فالأرقام نتعالم معها بشفافية ولدينا مصداقية وهذا يجب أن نسجله بارتياح كبير، أن لبلادنا مصداقية على الصعيد الدولي في التعامل مع الأرقام بكل شفافية وبكل موضوعية، لأنها من وسائل العلاج، ومن وسائل الوقاية أن نتعامل مع الموسوحات التي نقوم عليها، بشفافية كاملة وبالوسائل المتاحة على الصعيد العالمي، لمعرفة ليس فقط سلم الجبل بل قاعدة الجبل كما يقال، فإلى حد آخر نوفمبر الماضي، وبعد تسجيل أول حالة في 1986، تم تسجيل 1839 مريض، منهم من قضى نحبه، منهم 1120 ماشي 1150، الذين يتناولون الدواء الثلاثي مجانا، والمتابعة السريرية مجانا، والمتابعة المخبرية مجانا، أما على صعيد أولئك الذين يتعايشون افتراضيون مع الفيروس، فحسب المعطيات ووسائل الاستشراف العالمية والمختصين في هذا الميدان، فإنهم يتراوح عددهم ما بين 16.000 و 20.000 ، وقد سجلت بلادنا نقط مهمة في هذا الميدان إن على مستوى الالتزام السياسي على أعلى مستوى أو على مستوى خطط وطنية مبرمجة، مضمونة، ممولة ومتابعة

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

شفافة، أو على مستوى تدخل المجتمع المدني الواعي الذي يواكب ويعمل بجدية في هذا الميدان، واجتمع في بلادنا في الأسبوع الماضي في مراكش، الصندوق العالمي لمحاربة السيدا والسل والملاريا، ووزراء دول الشرق المتوسطي المسلمين والعرب وإفريقيا لكي ينظروا بإمعان إلى النموذج المغربي في هذا الميدان، والذي يعتبر طبعا في الجنوب نموذجا مهما جدا، يبقى أن أقول أن الوقاية والتحسيس، وأنا اشكر من صميم قلبي السادة المستشارين لإثارة هذا الموضوع، يجب أن يثار حتى يعلم الجميع أن الوقاية وحدها هي التي تقي من هذا المرض العضال، المخيف، الغادر، القاتل، وأتمنى طبعا أن يقنا الله شره والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة

شكرا لكم السيد الوزير، تفضلوا أ السيد المستشار في إطار التعقيب

السيد المستشار

شكرا السيد الوزير على هذه الإيضاحات القيمة، نحن لا نشك في تعاملكم مع هذا الداء الفتاك طبعا، ولكن هناك السيد الوزير بعض المعطيات يعني هناك تعلمون بأن هناك حملات تحسيسية طبعا، وهناك حملات تتكون في التلفزيون إلخ، ولكن تتعرفوا بأن حوالي تقريبا 30 إلى 40ديال المواطنين ديالنا اللي في البادية ما تيفهموش هذيك الوصلة الإشهارية، يعني التعامل بالتلفزيون الآن عامل ديال اللغة، هناك كاينين ناس اللي ماتيعرفوش غير اللغة الأمازيغية تماما، ما تيعرفوش لغة أخرى، أحرى الفرنسية، لأن أغلبهم بالفرنسية، إذن هذي نقطة اللي خاص يتعاد فيها النظر باش هاذ التحسيس هذا يشمل المغرب بأكمله، ويتنوع بأمازيغيته ولهجاته، هذا أولا، ثانيا، نتمنى أن يتسع يعني تدخل ديال وزارة الصحة ليشمل واحد العدد كبير ديال المصابين بهاذ الفيروس، هاذ الناس اللي كيتعالجو بذيك la tripartite يعني لأن الدواء غالي بزاف، وصعب جد لأن كاين اللي تيموت لأن ماعندوش باش يشري الدوا، أتمنى من السيد الوزير باش يوسع هاذ التدخل هذا وشكرا.

السيد رئيس الجلسة

شكرا لكم السيد المستشار، تفضلوا السيد الوزير.

السيد محمد الشيخ بيد الله وزير الصحة

فيما يتعلق باستعمال اللغات في التحسيس كانت هناك حملة وطنية السنة الماضية كبيرة جدا على صعيد التلفزة والإذاعة، وقد تمت بجميع اللهجات اللي تستعمل في بلادنا، كذلك هناك تعاون مستمر مع وزارة الشبيبة والرياضة، وهناك الآن 40 مركز يشتغل في البادية مع وزارة الشبيبة ووزارة التعليم ووزارة العدل في السجون، وتشتغل طبعا في كل الجمعيات غير الحكومية التي تمول من طرف الدولة، وتشتغل في أماكن الدولة، وبالوسائل البشرية لبلادنا، ولكن نشتغل في حميمية كبيرة، يبقى دورها طلائعيا وأساسي ومهم، وأتمنى طبعا أن نتمكن من كبح جماح هذا الغول المخيف، ولكن التحسيس لازال هو السلاح الأهم، وأتمنى طبعا أن نشتغل في المضمار مع جميع الفاعلين ومن أراد أن يشتغل معنا حتى يصل الخبر إلى أقاصي بلادنا إن شاء الله وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، ننتقل إلى السؤال الآني الموالي، الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي حول ملف أساتذة التعليم الثانوي الإعدادي للمستشارين المحترمين السادة محمد الخضوري، محمد الهبطي، محمد سعدون، عبد السلام خيرات، زبيدة بوعياد، مولاي الحسن الطالب، محمد العلمي، تفضل أ السيد المستشار.

المستشار السيد

شكرا السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

أختي إخواني المستشارين،

سبق لنا في الفريق الاشتراكي والكنفدرالية الديمقراطية للشغل، أن تقدمنا بسؤال شفوي حول وضعية أساتذة التعليم ت الإعدادي، وكان الجواب هو أن هذا الملف هو موضوع تفاوض وأن الحوار يتقدم وسيتم الإعلان عن النتائج قريبا، وفعلا وقع يوم الأربعاء على اتفاق بين النقابات التعليمية والأطراف الحكومية المعنية، ومواصلة لهذا النقاش ولهذا الحوار لا يسعنا إلا أن نثمن هذا الاتفاق.

أولا: لأن من شأنه أن ينصف فئة مهمة داخل الجسم التعليمي ولو بشكل نسبي، وأن يرفع عنها حالة الاحتقان التي عاشتها طويلا.

ثانيا، من شأن هذا الاتفاق كذلك أن يعزز مصداقيته الحوار الاجتماعي الذي ما فتئنا نطالب بمأسسته وتوسيعه وإعطاءه المصداقية واسما على المستوى القطاعي، وثالثا: من شأن هذا الاتفاق أن يساهم في إشاعة مناخ الثقة والتعبئة داخل صفوف رجال التعليم ونساء التعليم، حتى يتفرغوا للقيام بالمهام المنوطة بهم، الاتفاق مهم ليس في ذلك شك، لكن الأهم في نظرنا هو تفعيل هذا الاتفاق، والتسريع بإخراج المراسيم التطبيقية إلى حيز الوجود، لذلك نغتنم هذه الفرصة لنسائلكم حول مجمل التدابير والإجراءات التي تنوي وزارة التربية الوطنية اتخاذها لإخراج هذه المراسيم إلى حيز الوجود، وبمعنى آخر لإعمال تدبير جيد للزمان الاجتماعي، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير الاتصال نيابة عن وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

بسم الله الرحمان الرحيم الصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس،

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

أتشرف بإلقاء جواب زميلي الأستاذ لحبيب المالكي حول السؤال المطروح، ففي البداية أقول أنني أتقاسم كل ما جاء في كلام السيد المستشار حول البعد المهم جدا بالنسبة لهذا الاتفاق، وهذه فرصة ربما لإعطاء كذلك الخطوط العريضة ومستجدات هذا الاتفاق مقارنة مع اتفاق يناير لتنوير الرأي الوطني العام بطبيعة الحال، ولكننا في البداية من الضروري أن نقول أن هذا الاتفاق الذي تم التوصل إليه بخصوص تسوية وضعية أساتذة التعليم الثانوي الإعدادي، تم تحت إشراف السيد الوزير الأول، إشرافا مباشرا الذي تتبع جميع مراحله ومساراته.

وبهذه المناسبة أود أن أجزل الشكر للسيد الوزير الأول، على مدى اهتمامه وعنايته بملف التعليم ككل وبالأخص بهذا الملف، لقد استجاب لرغبتنا في إدخال مجموعة من التعديلات على النظام الأساسي لفبراير 2003 بعد أقل من سنة من صدوره، والذي أسفر عن اتفاق 28 يناير 2004 والذي تبلور بشكل رسمي في مرسوم ماي 2004، كما ينبغي التنويه بالدور الإيجابي الذي قامت به وزارة المالية وأطرها، وكذا وزارة تحديث القطاعات العامة تحت إشراف أطر الوزارة الأولى، فبفضل تكاثف الجهود الإدارية والمالية، تمكنا من التوصل إلى هذا الاتفاق وهي جهود التقت مع أجواء التفاهم والتعاون، وروح الحوار التي سادت الأعمال التمهيدية للاتفاق، والذي قامت فيه النقابات التعليمية بدور إيجابي انطلاقا من نوعية العلاقات التي نسجت بينها وبين الوزارة في إطار من الثقة والاحترام المتبادل، إن من أهم المكتسبات الجديدة التي أتى بها هذا الاتفاق مقارنة مع الاتفاق السابق، المبرم في نفس الموضوع بتاريخ 28 يناير هو ما يلي: الاتفاق الجديد يهم أساتذة التعليم الثانوي الإعدادي الذي سبق لهم أن اشتغلوا كمعلمين قبل أن يرسموا في إطار أساتذة الإعدادي كما يهم فئة الأساتذة الذين وظفوا أول مرة بهذه الصفة، خلافا لاتفاق 28 يناير 204الذي كان يهم فقط الفئة الأخيرة.

ثانيا: الرفع من السنوات الجزافية، من 3 سنوات إلى 5 سنوات، لتعويض سنوات الانتظار التي فرضت على فئة أساتذة الإعدادي خلال مسارهم المهني. وإدراج جميع المتخرجين من المراكز التربوية الجهوية، خلال السبعينات إلى حدود 1987، بصفة مباشرة واستثنائية، بالإضافة إلى تمتيع الأفواج المتخرجة، سنوات 80، 81، 82، 83 سنوات جزافية أيضا ستمكنهم من الترقي بسرعة إلى السلم11، تمتيع جميع المترقين بصفة رجعية من 50 ٪ من مستحقاتهم الكاملة، وينص هذا الاتفاق على منح أساتذة التعليم الثانوي الإعدادي سنوات من الأقدمية تحتسب لأجل ترقي في الدرجة، وتحدد على النحو التالي: الفئة الأولى وتضم أساتذة التعليم الثانوي الإعدادي الذي تم توظيفهم الأول بهاته الصفة، وكذا الراسبين في امتحانات التخرج من مراكز تكوين الأساتذة والذين تم توظيفهم، أساتذة التعليم الثانوي الإعدادي بعد نجاحهم في هذه الامتحانات، وتستفيد هذه الفئة من الأقدمية تحتسب لأجل الترقي إلى الدرجة الأولى تحدد كما يلي :

هناك خمس سنوات بالنسبة للذين تم توظيفهم بهذه الصفة سنة 979وما قبل، ويستفيدون بصفة استثنائية من الترقية عن طريق الاختيار بعد استفاءهم الشروط النظامية للترقي، دون الأخذ بصفة اعتبار النسبة المئوية المنصوص عليها في التزام الأساسي الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية و تصرف الأجرة الشهرية الناتجة عن هذه الترقية ابتداء من فاتح يوليوز 204.

ثانيا: أربع سنوات بالنسبة للذين تم توظيفهم بهذه الصفة سنة 1980 ويستفيدون من الترقية عن طريق الاختبار بعد استيفائهم لشرط الترقي المنصوص عليه في النظام الأساسي، وتصرف الأجرة الشهرية الناتجة عن هذه الترقية ابتداء من فاتح أكتوبر 2004.

ثالثا، هناك ثلاث سنوات بالنسبة للذين تم توظيفهم بهذه الصفة سنة 1988 وتصرف الأجرة الشهرية الناتجة عن هذه الترقية ابتداء من فاتح يناير 2005 الفئة الثانية أساتذة التعليم الثانوي الإعدادي الذين تم توظيفهم في إطار المعلمين، والمتوفرين على شروط 15 سنة من الأقدمية منها 6سنوات في الإطار أعتقد أن هناك ربما .... على كل حال وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير 3 دقائق، 3دقائق زايدة السيد الوزير، شكرا لكم السيد الوزير، تفضلوا السيد المستشار.

السيد المستشار:

شكرا السيد الوزير على هذه التوضيحات، المهم في هذا النقاش والخلاصة الأساسية هو أنه يجب أن نضع حدا للانتظارية التي سجن فيها أساتذة السلك الأول، ونعتبر أن ما خصص من غلاف مالي لمعالجة هذه الفئة ليس فقط تعويضا عن الضرر الذي لحقهم في الماضي بل نعتبره استثمارا في المستقبل، يجب كما قلت أن نضع حدا للانتظارية كي نتفرغ جميعا لبناء المستقبل، مستقبل المغاربة ومستقبل البلاد، والارتقاء بالمدرسة العمومية وضمان جودة التعليم وحماية مبدأ تكافؤ الفرص، واعتقد أن هذه اللحظة دقيقة لا يجب أن نضيع فيها الفرص ولا يجب أن نخلف المواعيد، الجميع يتحدث عن المدرسة العمومية لكن يجب أن نمسك مجددا بزمام المبادرة، وأن نعيد الثقة للمغاربة في مدرستهم، هذا من جانب، ومن الجانب الثاني نأمل في نفس الوقت أن تستمر الروح الإيجابية التي طبعت الحوار مع الوزارة ومع الأطراف الأخرى ونحن كذلك نثمن بهذه المناسبة الأدوار التي قام بها كل من الوزير الأول ووزير المالية ووزير تحديث القطاعات العمومية، قلت أن تستمر الروح الإيجابية لهذا الحوار لمعالجة بعض الملفات العالقة كملف القطاع المشترك وملف المراقبة التربوية اللي هو ملف مهم، لأنه إذا كنا نسعى إلى الجودة، لا يمكن أن نحقق هذه الجودة دون الارتقاء بجهاز

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

التفتي، كذلك التدابير المحفزة للعالمين بالوسط القروي، وأخيرا مسالة الحركة الإدارية والانتقالية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، إذن ننتقل الآن إلى الأسئلة العادية ودائما مع نفس القطاع أي التربية الوطنية والسؤال يتعلق بإشكالية التمدرس بالعالم القروي للمستشارين المحترمين السادة: محمد بلحسن، الحو مربوح، إبراهيم السالم، علي سالم الشكاف، محمد رضى بوطيب، يحي يحيى، سيداتي شكاف، تفضلوا أحد السادة المستشارين تفضلوا السيد المستشار.

السيد المستشار:

..... ربما كان هداك البرنامج ما توزع عليكم من قبل، وهاذ السؤال هو سؤال كان مؤجل أو اضطرينا أننا نعمل فيه، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد المستشار.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس،

السيدين الوزيرين،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

تعلمون أن قطاع التعليم، لا زال يطرح حاليا عدة مشاكل رغم أن الميثاق الوطني للتربية والتكوين قد دخل حيز التنفيذ منذ 6 سنوات، وهاته المشاكل تطرح بحدة في العالم القروي الذي لازال التمدرس فيه يعاني جملة من المعوقات، تحول دون تحقيق مردودية التمدرس المرجوة، فلا زلنا نلاحظ أن أغلب المؤسسات التعليمية تفتقر إلى المرافق الضرورية مثل: الإنارة والماء الصالح للشرب، والمطاعم المدرسية، والمرافق الصحية، وكثير منها تفتقر للأقسام الداخلية خاصة بالنسبة للإعداديات، الشيء الذي يؤدي إلى انقطاع أعداد كبيرة من التلاميذ عن الدراسة، وبصفة خاصة في فئة الفتيات، وأمام هذه الوضعية التي يعيشها التمدرس بالعالم القروي، نود أن نسأل سيادتكم عما تنوي وزارتكم القيام به لحل هاته المشاكل ودعم التمدرس بالعالم القروي وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، تفضلوا السيد الوزير.

السيد نبيل بنعبد الله وزير الاتصال نيابة عن وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكزين الأطر والبحث العلمي:

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

في إطار المجهودات التي مافتئت تبذلها الوزارة من أجل تعميم التمدرس، وخاصة المؤسسات التعليمية بالعالم القروي سواء المؤسسات الابتدائية أو الثانوية، الإعدادية منها أو التأهيلية، ولذلك من أجل تقريب المؤسسات التعلمية من المتمدرسين، وهكذا بلغ عدد المؤسسات الثانوية بالوسط القروي 418 إعدادية و62 ملحقة ونواة للتعليم الإعدادي، و111 ثانوية تأهيلية، وبذلك بلغت نسبة تغطية الجماعات القروية بمؤسسات الثانوي الإعدادية بعين المكان حوالي وفي مجال الدعم الاجتماعي للتمدرس، بغية الاحتفاظ بالتلاميذ إلى نهاية التعليم الثانوي الإعدادي على الأقل، تحرص الوزارة على توفير مطعم بكل ثانوية إعدادية بالوسط القروي، لتقديم الوجبات الغذائية للتلاميذ الوافدين من الدواوير والقرى المجاورة، وقد بلغ عدد المطاعم المدرسية للتعليم الثانوي الإعدادي بالوسط القروي حوالي 200مطعم، خلال السنة الدراسية 2004-2005، وبلغ عدد الداخليات بهذا الوسط 80 داخلية بالثانويات الإعدادية و40داخلية بالثانويات التأهيلية، كما أن حوالي 20 داخلية توجد في طور الإنجاز، ونظرا لقلة الاعتمادات المخولة للوزارة من ميزانية الاستثمار وحرصا على توسيع الوسائل المادية المتاحة، فإن برمجة قسم داخلي تخضع لمجموعة من المعايير المعمول بها على الصعيد الوطني، ومن أهمها ألا يقل عدد التلاميذ الوافدين من الدواوير أو الجماعات المجاورة عن 120تلميذ، وألا يقل معدل المسافة الفاصلة بين المؤسسة ومقر سكنى التلميذ عن 10 كيلومترات، ووجود حواجز طبيعية، وديان أو جبال أو أنهار بين المؤسسة ومقر التلميذ، وعدم توفر وسائل النقل القارة، هذا بما أن الميزانية المرصودة لا تسمح بتغطية كل الإعداديات القروية بالداخليات، فإنه ينبغي مساهمة الجماعات المحلية وجمعيات المجتمع المدني في توفير مقرات لإيواء التلاميذ كدور الطالب والطالبة، ومؤسسات خيرية وداخليات، أما فيما يخص كهربة المؤسسات الابتدائية في العالم القروي وفي إطار اعتماد السياسات الجهوية، فقد تم تفويت صلاحية ربط المؤسسات التعليمية بالكهرباء بالأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، تبعا لاتفاقية المبرمة مع المكتب الوطني للكهرباء، حيث تعمل هذه الأكاديميات على رصد اعتمادات خاصة بذلك حسب الإمكانات المتوفرة لها بطبيعة الحال، وتجدر الإشارة كذلك إلى أنه يتم كهربة عدد مهم من الوحدات المدرسية القروية بواسطة الألواح الشمسية، وبحفر الآبار وتزويدها بمضخات كهربائية وذلك بمبادرات من بعض الجمعيات والمؤسسات غير الحكومية، تشجيعا للتمدرس بالوسط القروي وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، تفضلوا السيد المستشار.

السيد المستشار:

شكرا السيد الوزير،

شكرا على هاذ الإحصائيات وهاذ الأرقام أرقام مهمة، ولكن مع الأسف المشكل تيبقى مطروح، مطروح في العالم القروي السيد الوزير،

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

هدرتوا على معايير البعد بالكيلومترات أو عدد التلاميذ، هذا يعني باللي إيلا ما توفرتش هاذ المعايير هاذو غادي نقصيوا واحد العدد من الدواوير بصفة واضحة، ولهذا السيد الوزير نركزوا ونلحوا لأنه إيلا بغينا نشجعوا التمدرس في العالم القروي وتحدوا من الهدر، إيلا بغينا مردودية أحسن للتعليم بصفة عامة في هاذ المناطق يجب التركيز وبلا ما تببروا بالمسائل ديال الميزانية، لأنه كلشي تيعلم بالميزانية ديال وزارة التعليم من أكبر الميزانيات ديال الوزارات ديال البلاد، لذا تنلحوا ونعاودو نلحو بللي يجب خلق داخليات بصفة عامة، وداخليات ومرافق خاصة بالفتيات لأنه إيلا غادي ندخلوا الفتيات للمدرسة ومن بعد عامين يمشيو فحالهم، تنظن ماكاين علاش، يجب توفير التجهيزات اللازمة لأنه المدرسة لا تعني أربعة جدران وسقف وباب، مدارس بدون تجهيزات أساسية وضرورية، المطاعم، المرافق الصحية، الإنارة، الماء الصالح للشرب، رغم ما أتيتم به من إحصائيات السيد الوزير، وهاذ الشي موجود على أرض الواقع، وهناك مشكل كبير وهو ديال النقل المدرسي، هناك تلاميذ وتلميذات يضطرون لقطع مسافات طويلة وطويلة جدا، ومني كنقولو المسافات راه ماشي من درب لدرب، راه من دورا لدوار، يعني عدة كيلومترات وبعض المرات بـauto stop كل ما يشكل ذلك من مخاطر، وذلك يوميا السيد الوزير، ذهابًا وإيابا، كيف يمكن لهاذ التلميذ ولا التلميذة باش يراجع الدروس ديالو وهو ضارب 5 ولا 6 ديال الكيلومترات، على رجليه، وكيفاش يمكن لو يجتهد في التحصيل...

السؤال كان فيه غير دقيقة السيد الرئيس إيلا سمحتوا

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت راه خذيتو دقيقة ديالكم السيد، رانا معاكم، يلاه تفضلوا، تفضلوا إيلا باقة عندكم شي إضافة.

السيد المستشار:

هناك نقطة أخيرة باش ما نطولوش، هي الصيانة السيد الوزير، هناك أقسام ومؤسسات موجودة في حالة مزرية، أقسام بدون أبواب، بدون نوافذ، وبعض المرات بدون سقف، وهذه ما تيطلبش ميزانية كبيرة السيد الوزير، باش ما نطولوشاي، نتمناو الدخول المدرسي الجاي يتم في ظروف أحسن، وعلاش كنتكلم عليه من دابا لأنه تيتهيئ من دابا وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم،

شكرا لكم السيد الوزير، إذن ننتقل للسؤال الموالي في نفس القطاع، حول وضعية مفتشي التعليم للمستشارين المحترمين: السيد محمد دعيدعة، محمد لمرس، محمد بورمان، عبد المالك أفرياط، مصطفى الشطاطبي، محمد العشاب، خالد العلمي الهوير، أحمد الزايدي، الإدريسي عمر، اعمر جمايلي، محمد لشكر، أحمد أخميش، تفضل أ السيد المستشار.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير لا يخفى عليكم الأدوار الاستراتيجية التي تطلع بها هيئات التفتيش باعتبارها أداة فاعلة في المنظومة التعليمية والتربوية ببلادنا، وباعتبارها الأداة الفعالة التي تسهر على تنفيذ المضامين التربوية والتعليمية، فهيئة التفتيش، هي ذلك الإطار المحرك لكل إصلاح مأمول، فهذه الهيئة تقوم بمهام كبرى وبدونها لن يستقيم نظامنا التربوي والتعليمي، ولن يحقق ما نصبوا إليه جميعا، وكما تعلمون السيد الوزير، إن الإداريين والأعوان لهم أيضا أدوار طلائعية يقومون بها من أجل إصلاح نظامنا التربوي والتعليمي بشكل عام، لذلك نسائلكم السيد الوزير عن الإجراءات المزمع اتخاذها لرفع الحيف عن المفتشين والإداريين والأعوان وغيرهم من الفئات التعليمية والتربوية، ثانيا، ماذا أعدت الوزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر لحل معضلة مفتشي التعليم الابتدائي خاصة المدرجين بالسلم العاشر، ما هي التدابير الملموسة المزمع اتخاذها لرفع التعويضات المخصصة لهذه الفئات المذكورة؟ ماذا أعدت مصالح وزارتكم لتوفير الوسائل والشروط الضرورية لعلم المفتشين والإداريين والأعوان، والذين يشكون من ضعف كبير يحول والقيام بالأدوار المنوطة بهم؟ ما هي البرامج التكوينية لوزارتكم من أجل خلق استراتيجية محكمة وعادلة في التكوين المستمر، لتطوير الكفاءات المهنية للمفتشين؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، تفضلوا السيد الوزير.

السيد نبيل بنعبد الله وزير الاتصال نيابة عن وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين،

مرة أخرى أتشرف بإلقاء جواب زميلي الأستاذ لحبيب المالكي وزير التربة الوطنية، وأود في البداية أن أشكر السادة المستشارين على هذا السؤال المهم، الذي سبق لي أن أجبت عنه أو عن نفس موضوعه في جلسة سابقة، والذي يؤكد موقع ودور جهاز التفتيش، بكل تخصصاته ومجالات عمله، خلال العملية الكبيرة التي يبنيها إصلاح نظام التربية والتكوين منذ 5سنوات، وتظهر أهمية هذا الموقع واستراتيجية هذا الدور في حسن استثمار الإمكانيات التربوية، والخبرات المتنوعة والمتراكمة التي يتوفر عليها جهاز التفتيش، واعتبارا لذلك إن المدخل الأساسي للاستفادة من كل الإمكانات والخبرات المتراكمة وتنظيم هذا الجهاز بكل مكوناته وباختلاف مجالات عمله وتعدد اختصاصاته، تنظيما عقلانيا يضمن التدبير الأفضل للقدرات والاستثمار الأمثل للتراكمات الإيجابية، التي تم رصدها عبر مسار تاريخي لهيئة التفتيش في التعليم المغربي، قد تجسد تنظيم التفتيش في الوثيقة الإطار والمذكرة

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

التنظيمية المختلفة وهي إنتاج تربوي مشترك وثمرات لعمل جماعي حقيقي مفتوح شاركت وتشارك في بنائه فعاليات تربوية وإدارية وجمعيات مهنية ونقابية، يحركها جميعا دافع رئيسي وجوهري هو خلق الظروف واستيفاء الشروط الضرورية للمساهمة الجماعية والمنظمة في سيرورة الإصلاح الشامل لنظام التربوي المغربي، مع احترام كل المواقع واعتبار كل الأدوار، وقد ارتكز هذا التنظيم أساسا على مقتضيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين وعلى النصوص التشريعية والتنظيمية الجديدة لقطاع، وعلى التوجهات الكبرى للوزارة، إضافة إلى الرصيد المتراكم للأدبيات التربوية في مجال التفتيش، إن هذا الورش المفتوح يقتضي استحضارا مستمرا لمرتكزات المبادئ والتوجهات الأساسية التي تتضمنها الوثيقة الإطار لتنظيم التفتيش الصادرة بتاريخ 16 ابريل 2004 والتي انبثقت من روحها كل المذكرات التنظيمية الخاصة بهذا المجال الحيوي ومن شأن هذا الاستحضار أن يفعل بشكل بناء مبدع كل التوجهات المذكورة فيما سبق، في إطار الوظيفة الأساسية في التفتيش، وهي الرفع من جودة التربية في مفهومها الشامل، وإذا كان التنظيم الوظيفي لهيئات التفتيش والأرضية النظرية والتربوية التي ينطلق منها انبثق نتيجة لتعاقد واضح ومنتج بين الإدارة والهيئات النقابية، تتجلى في التعاقد المنظم والمستمر بين المفتش والأستاذ والمستشار في التوجيه أو التخطيط أو مدير المؤسسات التعليمية، وأيضا فيما بين أعضاء الهيئة أنفسهم، لتنظيم عملهم المشترك فإن أمثل نهج يجب إتباعه من أجل انطلاقة جديدة ومثمرة لعجلة التفتيش والتعاقد الواقع الواضح بين كل الأطراف الفاعلة في ميدان التربية والتكوين حسب مواقعها وأدوارها، تعاقد مبني على وضوح دور كل طرف، وعلى تحقيق التكامل كنهج ومنطلق علامة حضارية على الاحترام المتبادل وعلى اعتبار مكانة كل طرف في العمل المشترك فإنه يأخذ كل دلالته ويكسب كل أبعاده الإنسانية حيث يعتمد نهجا أساسيا وواضحا في تدبير ميدان التربية والتكوين، وفي بناء العلاقات التربوية في الفصول الدراسية وكذا في فضاء المدرسة، إن هذه الاعتبارات الأساسية مبدأ وتوجها ونهجا، تحكم كل مراحل أجرأة تنظيم التفتيش، إن اعتمادها واستحضارها يشكلان أحسن ضمانة لتطبيق بنوده وتفعيل آلياته، وفي هذا الإطار واستمرارا للإجراءات التي عرفتها السنة الدراسية المنصرمة سيكون إنهاء العمليات المبرمجة إلى حدود نهاية شهر أكتوبر 2005، لما يتم عرضه بداية فعلية لإعادة تشكيل خريطة جديدة للتفتيش، تشرع ضمنها أطر الهيئة في مزاولة عملها التخصصي والمشترك في مناطق تربية محددة وواضحة وفق ما تنص عليه المذكرة التنظيمية، هذا والوزارة تواصل جهودها التنظيمية لإرساء هذا التنظيم، وتطبق مقتضيات السنة الدراسية 2005-2006 خاصة منها إحداث المناطق التربوية وهي محور ومنطلق الحل المشترك الذي يميز تطبيق التفتيش، وتجاوز بعض المشاكل التي سيفرزها الانتقال الذي يميز تطبيق التنظيم الحالي، من قبيل إعادة توزيع مناطق العمل وتوازن نسب التأطير، وترشيد الاستثمار المتوافر للأطر، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة

شكرا، السيد الوزير، تفضل السيد المستشار المحترم تعقيبالسيد المستشار

شكرا السيد الرئيس

شكرا السيد الوزير المحترم على هذه التوضيحات، أود في البداية أن أثمن الخطوة الهامة التي خطوناها جميعا، حكومة ونقابات حيث تم الاتفاق أو توقيع الاتفاق، هذا الاتفاق الذي من شأنه أن ينصف فئة عريضة من الشغيلة التعليمية الذين يشتغلون في الإعدادي، إذن خطوة مهمة ثمناها ونأمل صادقين أن تتلوها خطوات أخرى أكثر حجما وأكثر أهمية لإنصاف فئة أخرى من الشغيلة التعليمية التي بدونها لن يستقيم نظامنا التعليمي والتربوي، كما جاء في نص سؤالنا الاتفاق إذن مهم والأهم منه هو التنفيذ، هو الترجمة، هو أن يلامس هؤلاء الذين يعنيهم الأمر آثاره مباشرة في واقعهم اليومي، السيد الوزير مع الأسف هاد الأسئلة متعددة، نحن نسجل ما تعلق بتنظيم المفتشين سجلناه وساهمنا فيه مساهمة فعالة، ولكن المشكل أن الوثائق مهمة ولكن المهم هو التفعيل والتفعيل، لذلك في جوابكم لم يشر إلى العديد من الأسئلة التي طرحناها تعلق الأمر بالإداريين والأعوان لهم دور، جزء أساسي ومهم في العملية أو في المنظومة التعليمية، بدون تحسيسهم الوضعية المادية ديالهم، يعني سيبقى الأمر دون المستوى المأمول، أيضا مفتشي التعليم المدرجين في السلم العاشر، هناك سؤال مطروح لم تجيبوا عنه لأن الآن المفتشون يتخرجون في السلم 11، ولكن هؤلاء يشكلون قلة، ومع ذلك بقوا في السلم العاشر، نريد أن نسمع أيضا التكوين والتكوين المستمر، لأن ميدان التعليم أو مجال التعليم والتربية مجال يتطور باستمرار، تلامس تطورات أساسية وبالتالي لابد أن يكون هناك، إذن السيد الوزير هناك أيضا مشكل يتعلق بالخصاص المهول المتعلق بأطر التفتيش والمتعلق بالمغادرة الطوعية، هناك مراكز المفتشين، هناك يعني إطار مهم، مؤسسة تعليمية أو مؤسسة يعني المركز الوطني لتكوين المفتشين أغلق اليوم مع الأسف الشديد، أغلق وبالتالي سؤال وضرورة فتح هذا المركز مطروح اليوم، لأن هناك خصاص مهول، لذلك نعتقد على أنه بدون هذا الاهتمام بالموارد البشرية من حيث التكوين، من حيث الوضعية المادية من حيث توفير ظروف وشروط العمل أبدا لن يكون تعليمنا وتربويا في المستوى المأمول الذي نصبو إليه جميعا، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم، السؤال الموالي إلى نفس القطاع، حول شروط ولوج الطلبة والطالبات للكلية الطب والصيدلة وطب الأسنان للمستشارين المحترمين: علي اسكاتي، محمد عدال، محمد الجوهري، عبد الرحيم دندون، أحمد المنتصر، حميد المؤذن، لحسن أمزوغ، الصوالحي بوزكري، إبراهيم فضلي، ولحسن عباد. الكلمة للسيد الرئيس.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

السيد المستشار محمد الجوهري:

شكرا السيد الرئيس، في المغرب كاين كليات الطب في مراكش، الدار البيضاء، الرباط وفاس، في كل سنة تتجرى امتحانات ديال دخول كلية طب وكليات الطب في مراكش قابطة 5 الجهات أي ثلثي المغرب مساحة، عدد السكان معرفتش بالضبط، مقاييس الولوج لكليات الطب في مراكش ليست هي مقاييس كلية الطب في كل من الدار البيضاء والرباط وفاس، فاس كذلك شادة ربع المغرب، السؤال، لماذا المقاييس مختلفة؟ لماذا يشترط معدل خاص بالنسبة لمراكش، ومعدل خاص للدار البيضاء؟ ومعدل للرباط؟ ومعدل لفاس؟ لماذا كلية الطب في مراكش يلج ويقبل فيها أقل عدد ممكن لخمسة جهات من المملكة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير.

السيد نبيل بنعبد الله وزير الاتصال نيابة عن وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس، في البداية أريد أن اشكر السادة المستشارين على تفضلهم بطرح هذا السؤال، وأود في أشير في البداية بأنه يتم سنويا إطلاع السنة الثانية من سلك الباكلوريا الراغبين في متابعة الدراسة في الميدان الطبي على الدراسة الطبية لكليات الطب وطب الأسنان التي يتم ولوجها عبر اجتياز مباراة تفتح في وجه المترشحين حملة الباكلوريا، أو شهادة مماثلة معترف بها، وتجري على مرحلتين أولا انتقاء أولي للمترشحين حسب درجة الاستحقاق بناء على المعدل العام للدرجات المحصل عليها في الباكلوريا، ثانيا، اختبارات كتابية، وكذا يتم إطلاعهم على مسطرة تقديم الترشيحات التسجيل لاجتياز مباراة الدخول، وكذا الروافد الجامعية لأي كلية من كليات الطب، وطب السنان، التي حددتها الخريطة الجامعية المعتمدة وبينتها المذكرة الإخبارية السنوية ويترشح لها التلاميذ الذين غالبا ما ينتمون إلى نفس المنطقة أو الجهة التي توجد بها المؤسسة أو الأكاديمية، مما يجعل فرص ولوجها من حيث نقاط الباكالوريا متساوية لدى الجميع، وبناء على عدد المقاعد المتبارى عليها التي تتحكم في تحديدها الطاقات الاستيعابية والتأطيرية لكل مؤسسة يتم انتقاء ستة أضعاف هذا العدد لاجتياز الاختبار الكتابي، وهكذا فإن عدد المقاعد المتبارى عليها برسم السنة الجامعية 2005-2006 بخصوص كلية الطب والصيدلة بمراكش هو 142 مقعدا، استدعي للتباري عليه 852 مترشح، وكان معدل آخر مرشح في القائمة هو 14.25، علما أن المعدل العام الذي تم اعتماده لاجتياز مباراة ولوج مختلف كليات الطب والصيدلة برسم السنة الجامعية 2005-2006 تراوح بين 18.66و14.4 غير أن كلية الطب والصيدلة بالدار البيضاء وحدها اعتمدت معدل 13.71كأدنى معدل لانتقاء المترشحين لاجتياز مباراة الولوج بها، وهذا راجع إلى كثرة عدد المترشحين الذين تم انتقائهم، والبالغ عددهم 1590 مترشح، وبالنسبة لمؤسسات الاستقطاب المحدود فإنها تعتمد الانتقاء عن طريق مباراة الولوج التي تنص عليها مقتضيات النصوص التنظيمية الجاري بها العمل مما يعطي حظوظا أوفر ومتكافئة لكل المترشحين.

إن الانتقاء يمكن الطلبة من تكوين جيد وتأطير فعلي، كما يوفر أطرا مؤهلة وقادرة على تحميل المسؤولية ومواكبة التغييرات، وقد أبان هذا المبدأ على نجاعته من خلال تتبع الطلبة من خلال مختلف مراحلهم الدراسية والتكوينية، وبعد تخرجهم واندماجهم في سوق الشغل وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، السيد الرئيس تعقيب.

السيد المستشار محمد الجوهري:

شكرا، أتفهم السيد الوزير هذه التدابير التنظيمية لكن والفرصة سانحة، السيد وزير الصحة موجود، هذا الأمر يجعلنا إما غادي ندخلو 1600 إيلا عقلت ديال الطلبة، وندخلو 142 في مراكش، نطيحو فواحد المشكل تيتشكى منه وزير الصحة، بنينا المستشفيات في ورزازات وزاكورة وتزنين والمناطق النائية، وأرفود ووجدة وغيرها، وما تنلقاوش، السيد الوزير الصحة كيتشكى، المتخرجون من الكليات، الأطباء يرفضون أنهم يمشيو المناطق النائية ويخدمو بلادهم، علاش لأننا تنختارو غير اولاد المدينة ديال الدرا البيضاء والرباط واللي قراب والعيش ديالهم والمناخ ديالهم، هما ما.....لذلك يجب التفكير في إعادة النظر في هذه المسألة، مسألة العلم أ السيد الوزير، ماشي يقتصر على محل وجوج جدران، حنا مرحبا بكم ديرو دروس تنقلية، كيف تنسيموها فالمحاكم، جلسات أو أقسام تنقلية تمشي تعطي العلم في ورزازات وتعطيه في جوايه أخرى، واسمحلي تنقول ورزازات لأنها المنطقة المنتخب فيها، ولكن تعطيه كذلك في وجدة وفي جوايه أخرى، لماذا لأن أبناء المناطق عليهم مسؤولية خدمة المناطق ديالهم قبل ما يمشيوا ليها آخرون، رغم أن كل شي مغربي مغربي، ولكن المشكل الآن مطروح على السيد وزير الصحة لأنه عندو مناصب مالية، ولكن ماتيلقاش الأطباء اللي غادي يمشيوا يشتغلوا في المناطق الأخرى، والسبب من الأساس اللي دوينا عليه الآن وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، بهذا نكون قد أنهينا الأسئلة الموجهة لقطاع التربية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، وباسمكم نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة.

ننتقل الآن إلى قطاع الصحة، وعدد الأسئلة المطروحة على القطاع أربعة، أول سؤال حول ارتفاع أسعار بعض الأدوية ذات العلاقة بالأمراض المزمنة، للمستشارين المحترمين، إدريس العلوي، عبد الصمد عرشان، غازي غرارية، محمد برطاني، محمد أبو السعود، حسن زهير، محمد بولخضاضي، الكلمة للسيد محمد بولخضاضي فليتفضل.

السيد المستشار محمد بولخضاضي:

بسم الله الرحمان الرحيم،

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

يسعدني باسم فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية أن أتوجه بالسؤال الشفوي التالي إلى السيد وزير الصحة، حول معاناة الطبقات المتوسطة والضعيفة من مواطنين ومواطنات ذوي الأمراض المزمنة، كالقلب والشرايين والسكري والكبد وأمراض العيون وغيرها من الأمراض من ارتفاع أسعار الأدوية التي تتم الزيادة فيها من فترة إلى أخرى، وأمام هذه الزيادة التي يتضرر منها ذوي الأمراض المزمنة الذين يضطرون إلى شراء هذه الأدوية باستمرار، نسألكم السيد الوزير عن دور الوزارة في مراقبة الأسعار والأدوية، وإجراء الدعم أو الحد من هذه الزيادة رحمة بالفئات الضعيفة التي أصبحت أخيرا لا تستطيع التغلب عن خبزها اليومي، ومعيشة الأبناء وواجبات التعليم والتطبيب والماء والكهرباء والملابس، ناهيك عن أسعار الأدوية التي تعرف ارتفاعا لا تتحمله جيوب المواطنين من ذوي الدخل المحدود، فهل فكرت الوزارة في الحد من ظاهرة ارتفاع أسعار الأدوية وما هي الإجراءات المتخذة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، السيد الوزير تفضلوا.

السيد محمد الشيخ بيد الله وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

السيدة المستشارة وزميلتي،

السيد الوزير،

أريد في البداية أن أقدم الشكر لسادة المستشارين على طرحهم هذا السؤال، المهم طبعا لأن الدواء هو من أهم الوسائل الولوجية على الاستشفاء، أريد أن أقول أن التحولات المتلاحقة التي تعرفها بلادنا، إن على المستوى الوبائي أو على المستوى الديمغرافي، جعلت المعادلة صعبة فيما يتعلق بالاستشفاء، فنحن نجابه في نفس الوقت الأمراض المزمنة كالدول الغنية، والأمراض السارية التي تنتقل إلى دول العالم الثالث، ومع ذلك فالأثمان مستقرة، وقد اتخذت الحكومة عدة إجراءات لحفظ أثمنة بعض الأدوية الأكثر استعمالا من بعض الشرائح الخاصة، فتم إعفاء عدة أصناف من واجبات الاستيراد مثلا في أدوية السرطان وأدوية السيدا وأدوية السكري والربو، وإعفاء أخرى من الضريبة على القيمة، وأخيرا عملت الحكومة على تشجيع صناعة الأدوية الجنيسة، وهذا شيء مهم جدا يجب أن نسجله إذ أن بلادنا تصنع تقريبا 80 من الحاجيات من الأدوية، أدوية الجيدة، أدوية مؤمنة، أدوية تستجيب للمواصفات الدولية فيما يتعلق بالأدوية، وكذلك اتخذت إجراءات لحفظ بلادنا من الأدوية المزورة، وهذا شيء مهم جدا، كذلك آخر شيء مهم في هذا المجال، هو أجرأة التغطية الصحية الأساسية في شطره الأول، وإن شاء الله أجرأة التغطية المساعدة الطبية للمعوزين مستقبلا، أريد أن أقول أن عندما تنتقل التغطية الصحية من 17 إلى 84 وعندما تتم أجرأة المساعدة الطبية، سيكون هناك طبعا شيء مهم بالنسبة للمواطنين الآن فالعالم كله ينفتح، تحرير الأسواق العامة وتحرير الأثمان حتى الأدوية ومع ذلك فلازالت الحكومة تحرص على مراقبة أثمنة الأدوية بصفة دقيقة حتى لا ترتفع وحتى لا تمس طبعا في صميم الاستشفاء في بلادنا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، السيد الرئيس تعقيب، تفضلوا.

السيد المستشار محمد الجوهري:

شكرا السيد الرئيس،

على كل حال تنشكرو السيد الوزير على الجواب ديالو، حنا في فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية كنا متوقعين هاذ الجواب، لأن في الحقيقة غلاء الأدوية، ماكاينش شي غلاء دابا جديد، ولكن هو غلاء فالأصل، لأن المواطن اللي تياخذ 2000 درهم، حيت تعطيه 500 درهم أولا 600 درهم تيصعاب عليه الحال، وهذه قضية حساب فقط.

السيد الوزير حنا ماتنطلقوش من فراغ، حنا تنطلقو من واقع، والواقع الصحي في بلادنا نعرفه، كم هم المغاربة العاجزون عن أداء فاتورة الدواء، كم هي الفئات الاجتماعية التي تشتكي حالها عندما يسقط أحد أفرادها مريضا، كم هم المعوزين الذي تصادفهم على أبواب الصيدليات يطلبون المساعدة على أداء هذه الفاتورة، نحن نعلم أن الاعتمادات التي بحوزة السيد الوزير لا تكفي، وصحنا صياح في وجه وزير المالية لكي يعزز هذه الوزارة بالأطر والاعتمادات وبالآليات إلخ، ولكن في الحقيقة صاح هو الأخير قبل، حيث رفض كل ما تقدمنا به من تعديلات، لفائدة هذه الوزارة التي نعتبرها مهمة لأن الصحة لها ثمن، والثمن ديالها هو التضامن، وفي الحقيقة يسمح لنا السيد الوزير وزير المالية السيد الوزير مشكور هناك أدوية مشتقة، لماذا لا تستعمل هذه الأدوية في الصيدليات كي نخفف على هذه الفئات الاجتماعية الأكثر عوزا في بلادنا، حنا في فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية كنتمناو واحد النهار نمشيو للصيدلية ومعنا بطاقة ومعانا المواطنين المغاربة كاملين، تحط البطاقة ديالك وتعطيك الدوا مجانا، بحال فرنسا، بحال إسبانيا، هذا هو المبتغى، هو اللي مطلوب لأن دابا الإنسان حيت يمرض فرد من العائلة كيزيد، ها المرض كاين، وها الحزن والبؤس، وكفانا من ديك شهادة الضعف، هادي راه صورة قاتمة لبلادنا، صورة شهادة الضعف تعتبر المواطن، أن المواطن من الدرجة الثانية هذه الصورة يجب أن تحذف المواطن كل وكيان، لهذا السيد الوزير، السادة المستشارين، الزميلة، نحن نتمنى أن تعمم هذه الرعاية الصحية للجميع، ويرفع الحيف بصفة نهائية عن الجميع وعن الطبقات الاجتماعية، وشكرا السيد الرئيس.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

السيد رئيس الجلسة:

شكرا كم السيد الرئيس، السيد الوزير.

السيد محمد الشيخ بيد الله وزير الصحة:

أريد فقط أن أقول إننا ننطلق جميعا من الواقع، وكلنا يعرف الواقع مستوى تواجده على الساحة الوطنية، فأهم عملية انطلقت فيها بلادنا هي أجرأة التغطية الصحية الأساسية، ولم تجرأ إلا الدول والشعوب التي لها ثقة في نفسها على أجرأة مثل هذا النظام، الذي سيحمي الضعيف وسيحمي كذلك المريض، وكلنا ضعفاء أمام المرض، أريد أن أقول كذلك أن الصحة ليست فقط البذلة البيضاء والعقاقير بل هي التغذية وهي التعليم، وهي الطرق وهي الكهرباء، وهي دخل قوي جيد، وبالتالي عندما نريد أن نقضي على هذه المظاهر يجب أن نخلق الثروات، الخيرات، وأن نحسن الدخل الفردي لبلادنا، لمواطنينا وأظن أن الجواب هو المبادرة الوطنية لتنمية البشرية، التي يجب أن ننخرط فيها جميعا لمحاربة الفقر والإقصاء، أما الطبيب فقط والعقاقير فهي تارة تخون وتارة لا توجد وتارة لا تؤدي وظيفتها إن كانت المحادثات الأخرى غير كافية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، نفس القطاع حول الإضرابات المتتالية للشغيلة الصحية للمستشارين المحترمين السادة: عزيز الفيلالي، محمد العربي القباج، محمد تيتنا العلوي، السيد محمد العربي القباج، تفضل بطرح السؤال.

السيد المستشار محمد العربي القباج:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

الأخت المستشارة، إخواني المستشارين،

خاضت الشغيلة الصحية إضرابات متتالية بتأطير من المركزيات النقابية وعلى رأسها التمثيلية، ومن بينها المركزية النقابية للاتحاد العام لشغالين بالمغرب الذي أنتمي إليها، من أجل مطالبة الحكومة بالاستجابة لمطالبها وبعد موافقة وزارة الصحة على إيجاد حل للملفات العالقة والمشروعة، وهذه المطالب التي تطالب بها النقابات بتسويتها مراجعة القانون الأساسي وذلك بإدخال بعض التعديلات عليه، وإعادة النظر في نظام التعويضات بخصوص تعويض الحراسة والأخطار، إنصاف المرضين والممرضات من الحيف الذي لحقهم، لقد تضرر فعلا المواطنون من هذه الإضرابات المتتالية التي تشل أغلب المراكز الاستشفائية رغم استثناء قسم المستعجلات والإنعاش، لكن الكل يعلم أن الشغيلة الصحية عانت من صمت الوزارة الوصية، ولا أحد يلتفت لمعاناتها ولا للمخاطر التي تتعرض لها، لذا نسائلكم السيد الوزير المحترم، ما هي الخطوات العملية والإجراءات الإستعجالية التي ستقومون بها لإنصاف الشغيلة في قطاع الصحة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد محمد الشيخ بيد الله وزير الصحة:

السيد الرئيس،

أريد كذلك أن أقدم الشكر الجزيل للسادة المستشارين على تناولهم لهذا الموضوع الذي شغل الرأي العام الوطني منذ سنة، حقيقة عرفت بلادنا مع الأسف سلسلة من الإضرابات وترتبت عنها أكيد أضرار مؤسفة بالنسبة لمواطنينا وبالأخص الذين يأتون من بعيد، وبالأخص الذين يأتون من بعيد، من المناطق النائية والجبلية والصحراوية للاستشفاء وبالأخص المدن البعيدة، وبالأخص الذين ليست لهم علاقات شخصية للإيواء وهذا شيء طبعا نسجله بأسف كبير، وقلنا دائما أن هذه التحركات مشروعة، ولكن يجب أن تكون معقولة، وأن تطالب، وتجد حلها كذلك في إطار الوسائل المتاحة لبلادنا، ومادام الموضوع الآن موضوع تفاوض وقد انتهينا من جلسة مسار الأمس مع الوزارة الأولى، وقد تم كذلك لقاء يوم الجمعة في هذا الشهر مع السيد الوزير الأول شخصيا، ما أريد أن أقوله هو أن الجو جيد وأن المناقشات مسؤولة وتنطلق من الوطنية التي نعرفها عند فرقائنا في النقابات الخمس الأكثر تمثيلا، وأنه الآن لدي الآن تفاؤل كبير على أننا سنصل في وقت لاحق سريع قبل آخر السنة إلى حل نهائي، وأن نطوي هذا الملف حتى نتمكن جميعا من العمل في جو يسوده الاحترام المتبادل كما هي العادة وروح المسؤولية والوطنية، وجعل طبعا مصلحة المواطن رهن أعيننا جميعا حتى نتمكن طبعا من حل هذه الإشكالية قبل آخر هذه السنة إن شاء الله، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا هذا ما نتمناه جميعا، السيد عندكم تعقيب، تفضلوا السيد.

السيد المستشار:

شكرا السيد الوزير، بطبيعة الحال نسجل تجاوب الحكومة في فتح حوار مع المركزيات النقابية لإيجاد حلول للمشاكل والمطالب التي تتخبط فيها هذه الفئة، بطبيعة الحال كما أشرتم السيد الوزير هناك سلسلة من الإضرابات وهذا بطبيعة الحال الإضرابات دستورية تستعملها النقابات لما لا يستجب الطرف الآخر للملفات المطلبية، وللعديد من المذكرات التي ترفع إلى الجهات المسؤولة، بطبيعة الحال الإضرابات يتضرر منها المواطنون، ولكن السيد الوزير إن قطاعات الصحة تتضرر منذ سنوات ولازالت تتضرر من الحيف المسلط عليها فيما يخص عدم استجابة لمطالبها، بطبيعة الحال كل ما نتمناه أن هاذ الحوار الذي ننشده في إطار الحوار بين أطراف الإنتاج الثلاثة، حيث طلبنا من الحكومة بعد الحوار المركزي على أساس أن يستمر الحوار، بين الفينة والأخرى، على صعيد كل القطاعات، مع الأسف هذه التوترات جاءت نتيجة غياب واحد الحوار مسترسل لأن بطيعة الحال السيد الوزير، النقابات لم تطلب فتح

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

حوار فقط من أجل المطالب، بل كذلك نطالب بالحوار من أجل تحسين الأوضاع، من أجل رفت المستوى الخدماتي، إلخ، فنتمنى صادقين أن يسفر الحوار على نتائج، خصوصا إلى الفئات المتضررة من الأطباء والممرضين بحيث أنه هناك العديد من الأشياء التي تنص عليها القوانين ولكن لم تطبق، مثل التكوين المستمر، مثلا والتعويضات عن الأخطار...إلخ، فكلنا أمل السيد الوزير، بطبيعة الحال غادي نجحوا في الوصول إلى الحوار وإلى نتائج مرضية لفائدة هذه الشغيلة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، تفضلوا السيد الوزير.

السيد محمد الشيخ بيد الله وزير الصحة:

شكرا، أريد أن أقول أن الحوار لم ينقطع بتاتا مع أصدقائنا في النقابات المركزية فقد كانت هناك ملفات تتعلق بالوزارة، تم إيجاد حلول لها مرضية باتفاق المركزيات كالتنقلات والامتحانات والأعمال الاجتماعية، وقد أشادت النقابات الخمس بما تم بحثه معهم في هذه الملفات، وطبعا هناك ملفات أخرى لها انعكاس كبير جدا على مالية بلادنا، والنقاش أخذ وعطاء ونحن نستمر في هذا الأخذ والعطاء مع زملائنا وأصدقائنا الذي نكبر فيهم روح المسؤولية، ونتمنى طبعا أن نجد حلا لما تبقى من الملفات قبل آخر السنة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، السؤال الموالي حول الخطأ الطبي للمستشارين المحترمين السادة: أحمد المالكي، محمد الشافعي، أحمد البنا، محمد أجبيل، أحمد أمهال، السيد المالكي تفضلوا لكم الكلمة.

السيد المستشار أحمد المالكي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي إخواني المستشارين،

لقد استفحلت ظاهرة الخطأ الطبي التي باتت تقض مضاجع المواطنين، وأضحت كشبح يبعث الرعب في نفوس المرضى، وعدم الثقة في الأطر الطبية، حيث ارتفعت نسبة الأخطاء الطبية التي تؤدي إما لوفاة أو الإصابة بعاهة مستديمة عوض العلاج، أمام هذه الوضعية لا نلمس كممثلي للأمة أي تحرك للمصالح المختصة حيث يتم نسب هذه الأخطاء للقضاء والقاضي، في الوقت الذي يجب فيه محاسبة المتهاونين والمتلاعبين بأرواح المواطنين، فما هي الإجراءات التي تعتزم الوزارة القيام بها للحد من هذه الظاهرة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد محمد الشيخ بيد الله وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشرين، السيدة المستشارة،

السيد الوزير المحترم،

أريد كذلك أن أقدم الشكر للسادة المستشارين على تناول هذا الملف، ملف الخطأ الطبي الذي أصبح الآن فعلا على الصعيد الدولي ملفا ضخما تمت فيه دراسات ميدانية كبيرة في فرنسا وأستراليا وأمريكا وانجلترا في السنوات الماضية، وقد كان مهولا فيما يتعلق ببعض الدول التي تقول أن مثلا في انجلترا من بين 10 إلى 16٪ من الوفيات ناتجة عن في مستشفيات، وبالتالي فهو حقيقة عمل مهم في أمريكا 14٪ وبالتالي فيقولون كذلك في أمريكا إن الخطأ الطبي يقتل سنويا 50.000 شخص، في بلادنا الأمر ليس مخيف وليس طارئ وليست ظاهرة، كان موجود دائم، الذي تغير هو أن هناك الآن تفتح الرأي العام الوطني على متابعة هذه الملفات، على متابعة الوجه الآخر لعمل الطبيب، والرأي العام الوطني والصحافة والمستشارين والنواب وهذا شيء مهم جدا ونسجله بافتخار كبير، لأنه عمل مواكب، موازي يساعدنا على النظر في هذا الملف، الذي أصبح طبعا، لابد أن يصبح يتزايد الاهتمام به نظرا لتزايد الوعي بأهمية الصحة ولكنه ليس مخيف، وليس ظاهرة، لا بد أن نقول أن هناك إجراءات تطبق، الآن على صعيد هذا الملف، جاءت إجراءات قضائية وإجراءات تأديبية تفعل باستمرار كلما دعت الضرورة لذلك، ولكن الأهم من ذلك لأن الزجر لا يكفي لوحده، الأهم من ذلك هو أولا التكوين الطبي للطوا قم الطبية، والشبه الطبية والتقنية التي تعمل في مستشفياتنا، والتي طبعا مشهود لها بالكفاءات على الصعيد العالمي، وبالمستوى الجيد لتكوينها، ولكن تصحبها كذلك إجراءات لتحسين البنية التحتية وعصرنتها، ومتابعة الجري وراء التطور التكنولوجي والرقمي في هذا الميدان حتى يشتغل الطبيب في جو يمكنه من العمل بصحة علمية، وبالتشخيص والمتابعة والرصد بوسائل متجددة عصرية ، كذلك هذا الإصلاح هو الذي انخرطت فيه بلادنا، الإصلاح الاستشفائي، نقول فقط الآن لإصلاح فقط 7.000 لمستشفى تم رصد مليار و400 مليون درهم، مستقبلا لإصلاح فقط هذه المستشفيات، كما أنه تم إصلاح بعض المستشفيات، وهذه الإصلاحات، الإصلاح الاستشفائي، سيمكن الطبيب من أن يشتغل في بيئة سليمة، هناك كذلك عملية مهمة وهي اعتماد المستشفيات وقد كان لقاء بالأمس القريب مع عدة أطراف الوزارة وعدة مصالح مع المنظمة العالمية للصحة للانخراط في اعتماد المستشفيات حتى تكون هناك عملية افتحاص خارجي وأول شي هو الجودة والمأمونية في الخدمات الطبية، والتي طبعا ستقينا شر تطبيق وسائل زجرية ولو أنها لا بد منها، ولكن الوسائل المصاحبة لتأهيل القطاع بصفة عامة هي التي طلعا ستجد من هذه الأخطاء إن شاء الله والسلم عليكم.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس،

نشكركم السيد الوزير على هذه التوضيحات التي أدليتم بها لنا بخصوص هذا الموضوع الحساس، ولكن هل تظنون أن إجابتكم هذه ستشفي غليل عائلات ضحايا الأخطاء الطبية، ويعلم الله أن أعدادهم ليست.... بالمغرب، فالسيد الوزير نحن قد نتفق كون أن حدود تعريف الخطأ الطبي ضيق بشكل يصعب معه التعامل مع هذا المفهوم بشكل واسع، أخذا بعين الاعتبار أن مهمة الطب لها مخاطرها المرتبطة بها، ولها كذلك نسب نجاح ونسب فشل غير أن ما يجب أن نركز عليه هو معاقبة الخطأ الناتج عن تقصير أو إهمال واضحين وهذا ما لا نظن أن الأمور تسير في اتجاه تكرسه على أرض الواقع.

إلى جانب هذا السيد الوزير، هناك ظواهر خطيرة لها علاقة بموضوعنا، هي انتشار عملية الإجهاض غير القانونية والتي يبدو أن انتشارها هذا راجع لانعدام المراقبة والتتبع للشأن الصحي، خصوصا على المستويين الجهوية والمحلية، ولا بد أنكم تابعتم السيد الوزير الفضيحة التي شدهتها مدينة الناضور، والغريب في الأمر أن هذا الطبيب هو أحد المستفيدين من المغادرة الطوعية، فما هو تعليقكم السيد الوزير على هذه الجوانب القاتمة لقطاع الصحة بالمغرب، أضف إلى ذلك ظاهرة تسليم الشواهد الطبية سواء من القطاع العمومي أو الخاص مقابل مبالغ مالية، إلى غير ذلك من مشاكل لها انعكاسات مباشرة على وضع المواطن والمجتمع على حد سواء وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير.

السيد محمد الشيخ بيد الله وزير الصحة:

فقط أريد أن أقول للقضاء وحده الحق في تحديد الخطأ، ويحدد كذلك التعويض والعلاقة السببية بين الخطأ والضرر الذي حصل وهذا طبعا أمر صعب جدا في جميع الدول وليس فقط بلادنا، أما الأسئلة الأخرى فلم ترد علينا، ربما سيأتي وقت آخر للإجابة عنها وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، آخر سؤال موجه إلى هذا القطاع حول عدم مردودية المستشفيات الإقليمية والمراكز الصحية القروية، لأصحابه السادة: أحمد الكور، ميلود ناصر، محمد هلال، الميلودي عفور، محمد العقاوي، محمد طريبش، عبد السلام الوادي، عبد السلام أحدوش، المستشار المحترم طريبش، أحمد الكور تفضلوا السيد المستشار.

السيد المستشار أحمد الكور

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

في إطار البرنامج الوطني، سعت الحكومة إلى بناء المستشفيات الإقليمية والمراكز الصحية القروية، وتعميمها على مختلف الأقاليم والقرى لكن الملاحظ أن هذه المراكز الصحية والمستشفيات العمومية التي ترصد لها ميزانية مهمة لبنائها وتجهيزها لا تتوفر على أطر طبية، ووسائل العمل وبالتالي تصبح عاجزة على أداء دورها وقد تصبح بنايات فارغة من محتواها العلمي والعملي، ألا ترون السيد الوزير، أن سياسة بناء المراكز الصحية لشكل عشوائي، لا تفيد قطاع الصحة في شيء ولا تساعده على إنجاح البرنامج الوطني شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد محمد الشيخ بيد الله وزير الصحة:

أود كذلك أن أقدم الشكر للسادة المستشريان لطرحهم هذا السؤال، وأنا متفق 100٪ على أن البناء العشوائي لأي مرفق كان، ولأي سبب كان ليس مجدي وليس معقول، وأنه هدر للمال العام، كذلك أريد أن أقول أنني متفق على أن المردودية لا ترقى ب 100٪ لما نتوخاه جميعا، ولكن هذه المستشفيات وهذه العرض الطبي المنتشر على أديم بلادنا شيء مهم جدا من ناحية تقريب الخدمات من المواطنين، ولو أنها تشتغل 100٪بمردودية نتوخاها جميعا، وأن بعضها لا زال موجودا، مع أننا تمكنا في السنوات الماضية من فتح 187 مؤسسة طبية كانت موجودة لا تشغل، وأننا قلصنا من وثيرة بناء هذه المؤسسات إن لم نتمكن من برمجة اعتمادات خاصة لتشغيلها وبالأخص وسائل بشرية لعملها، ولكن إن رأينا إلى المؤشرات بصفة موضوعية نرى أنها أدت وظائف مهمة جدا، إذا أخذنا مثلا فقط تغطية التصنيع الذي وصل في البادية وفي الأماكن النائية إلى 84 والمعدل الوطني إلى90، فهذا طبعا مؤشر مهم جدا، إذا أخذنا كذلك مؤشر القضاء على بعض الأمراض السارية ك LA PORINITE لشلل الأطفال والكزاز، أو أمراض أخرى أو الكوليرا أو عدة أمراض فبهذه الآليات وإن لم تشغل 100٪ بمردودية عصرية، فإنها أدت وظائف مهمة جدا، نسجلها وهي مرقمة، ونعترف بها دوليا، يبقى أن نقول كذلك أن نفس الشيء، أن تسريع وثيرة الكهربة القروية، والماء الصالح للشرب والطرق الثلاثية في العالم القروي، ستمكننا من تحسين مردودية ما تبقى من هذه المستشفيات، وإن كذلك فتح 1300 منصب سنويا في الوزارة سيمكن من تحسين المردودية شيئا فشيئا وتزويدها بالموارد البشرية الكافية، حتى تصل إلى طموحنا جميعا. وطبعا هذا شيء مهم جدا. شكرا لكم على انتباهكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، تعقيب، تفضل أ السيد المستشار.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

المستشار السيد:

شكرا السيد الوزير، التعقيب ديالي ما غاديش يكون في صفة تعقيب ولكن بصفة تجاوب معكم، لأنكم تفهمتوا وفهمتواالسؤال ديالي.

أولا تنشركم على هذا التجاوب، وتنتفهموا حنا كذلك في الفريق الديموقراطي تنتفهموا الوضعية اللي تيعيشها قطاع الصحة، فيما يخص الميزانية الضئيلة المخصصة لهذا القطاع، وبالتالي ما يمكنشي لكم ترضوا.كل المتطلبات هذه الأمة، لكن بعض الملاحظات السيدة الوزيرة هو أولا: حنا اللي يمكن لينا نعاونكم فيه السيد الوزير، وهذه ملاحظات المواطن المغربي، الشعب المغربي، والمنتخب المغربي، أنه بعض المرات كتنلقاو بعض البنايات وبعض المرافق الصحية، اللي تتواجد فيها واحد الآليات اللي تتشرى بواحد الأموال كبيرة، والنقص فيها، ولهذا بغيت نوضح أنه ماشي بعض المرافق الصحية، ماشي النقص في الآليات، عندنا آليات اللي تتواجد في هذا المرافق ولكن الغياب ديال الصيانة تيطرح واحد الإشكالية كبيرة، بعض المرات تيكون عطب والعطب ناتج عن عدم الصيانة وهذا العطب بعض المرات تتلقى واحد الآلية يمكن كتسوى 2مليون ديال الدرهم، أو تخصها غير واحد 200 درهم أو 300 درهم للإصلاح، ونعطيكم مثلا السيد الوزير، وأنتما يمكن أدري بهذا المعطيات، في بعض المستشفيات الكبرى، ديال المملكة تنلقاو في SERVICE LE CARDIOLOGIE كنلقاو واحد الآليات كبار اللي لما تسول الطبيب كيقول ليك أودي هذه خاسرة الآن خصها غير شي حاجة أولا ما عرفناش اللي يصوبها وإلا ما كينش اللي غايصاوبها أولا خصها شي ملية وإلا شي آلة تتسوى 100 درهم.

ولهذا هذا تجاوب معكم السيد الوزير، نتمنوا أن تعنوا بهذا الجانب لأنه جانب كيطرح واحد المشكل كبير واحنا بصفتنا كمنتخبون اطلعنا على هذا الشيء ما عرفنشاي سيادتكم واش اطلعتيوا على هذا الإشكالية، ولهذا تنتمنواكم تعناوا بهذا الجانب، أنا ما منقولش ما غنطولش عليكم في إطار التعقيب، لنه ما يمكنشي لينا نقارنوا قطاع الصحة لقطاع التعليم والقطاعات الأخرى لأنه أنتما اللي تتعرفوا الصحة لا تنتظر غياب الطبيب ماشي هو غياب أستاذ في مؤسسة من المؤسسات، ولهذا ما نوضحشي أكثر وما نطولشي على السيد الرئيس باش ما يتقلقشاي، وأشكركم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير.

السيد الشيخ بيد الله وزير الصحة:

متفق مع السيد المستشار على ملاحظاته، ملاحظة معقولة جدا، ولكم هناك تغيرات الآن أصبح كل اقتناء لآلة بيو طبية جديدة لابد أن يكون مصحوبا بعقد صيانة، فيما يتعلق بما معنى فهناك برنامج وطني تموله الحكومة بتمويل ضخم جدا، فقد بدأنا بجهة شراردة بني حسن، ثم كذلك آسفي، الجديدة، وإن شاء الله سنستمر شيئا فشيئا لكي يكون مكمل فقط لعمليات مندمجة، حتى لا يكون برنامج وحيد وحده وحقيقة مشكل الصيانة مطروح بجدية، وكذلك أريد أن أقول أن إذا كانت هناك وسائل للصيانة، فالتقنين غير كافين، وقد فتحنا مدرسة جديدة بالدار البيضاء لتكوين تقنيوا الصيانة، لأن المهندسين قلائل ثم يمتصهم الغرب وبالتالي فتم فتح مدرسة جديدة بالدار البيضاء، تعني بتكوين تقني الصيانة في هذه الميادين، وستساعد إن شاء الله في تحمل هذه المسؤوليات بصفة ترضي الجميع وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، باسم السيدات والسادة المستشارين المحترمين نشكر لكم هذه المساهمة القيمة.

ننتقل الآن إلى القطاع الموالي وهو قطاع إعداد التراب الوطني والماء والبيئة، حول إعداد التراب الوطني المستشارين المحترمين السادة: بلحاج الدرمومي، حسن أوتغلياست، لحسن أكجدال، بوسلهام بينة، عبد الرحيم الشرقاوي، الحسين قيشوحي، محمد فاضلي، عمر كردودي، عبد المجيد العزوزي.

الكلمة للأستاذ عبد الرحيم الشرقاوي، تفضل أ أستاذ

السيد المستشار عبد الرحيم الشرقاوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

أختي المستشارة المحترمة،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

إن أهمية قطاع إعداد التراب الوطني، لا يمكن أن يجادل حولها أحد، إذا يساهم بشكل كبير في تحقيق تنمية مستدامة وحماية الموارد المائية والمحافظة على البيئة والوقاية من الأخطار، خصوصا الفيضانات وكذا إعداد مخططات لتقديم خدمات اجتماعية أساسية بالوسط القروي، وإنجاز مخططات وتصاميم في تهيئة الساحل، كما نسجل مساهمة القطاع في إبراز دور المغاربة المقيمين بالخارج في التنمية المحلية، لكن السيد الوزير، قطاع إعداد التراب الوطني هو قطاع التهيئة والتصاميم لذلك، يمكن اعتباره قطاع الدراسات بامتياز، فمجهودات الوزارة لا تلمس على أرض الواقع، لذا نسائلكم السيد الوزير ما هي الإجراءات التي قمتم بها لإخراج هذه الدراسات إلى أرض الواقع؟ السؤال الثاني والأخير السيد الوزير وبصيغة أخرى ما هي المجهودات المبذولة على صعيد الوزارة لإخراج القطاع من مجال الدراسات إلى مجال الفعل والتطبيق؟. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم وأخبر السادة المستشارين أن السيد كاتب الدولة المكلف بالماء ينوب عن السيد الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني في الإجابة عن السؤال، تفضلوا السيد كاتب الدولة.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

السيد كاتب الدولة المكلف بالماء:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارين المحترمين،

أشكر السيد المستشار المحترم على طرحه هذا السؤال الهام وكما في علمكم ولتجسيد المهام الموكولة لإعداد التراب الوطني والماء والبيئة والتي يمكن إجمالها في بلورة التوجهات والاختيارات الاستراتيجية التي يجب اعتمادها لتحقيق التنمية العادلة والناجعة والمستدامة وذلك على حسب الإشكاليات الترابية وخصوصيتها بهذه وضع تصور شمولي ومندمج كفيل بتحقيق الانسجام والتناسق للتدخلات العمومية، ومن هذا المنطلق فقد عملت هذه الوزارة منذ سنة 1998. على تحديد مقاربة جديدة في ميدان إعداد التراب الوطني، مقاربة تعتمد المشاركة والتشاور كمنهج أساسي لتناول ومعالجة أهم القضايا والإشكالات التي تعيق إعداد وتهيئة وتنمية ترابنا الوطني، وكما تعلمون فقد كان لابد بهذه تحقيق هذا المسعى من بلورة وإنجاز إطارات مرجعية لتوجيه ولتأطير مختلف التدخلات القطاعية، وفي هذا الصدد عملت الوزارة أثناء وبعد الإنتهاء من تنظيم الورش الوطني الهام المتعلق بالحوار الوطني حول إعداد التراب الوطني على بلورة الصياغة النهائية للميثاق الوطني لإعداد التراب، والذي يشكل إطارا توجيهيا لإنجاز التصميم الوطني لإعداد التراب، والذي تمت المصادقة عليها من طرف المجلس الأعلى لإعداد التراب في دورته الأولى التي تفضل صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، برئاسة انطلاقا أشغالها في شهر ماي من سنة 2004وهكذا يعتبر التصميم الوطني لإعداد التراب وثيقة مرجعية أساسية تقدم رؤية شمولية للتنمية المستدامة بمختلف مكوناتها الترابية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وفي هذا الاتجاه عملت الوزارة على تجميد توجيهات واختيارات هذه الوثيقة على أرض الواقع بمشاركة وبتشاور مع مختلف الفرقاء المتدخلين في ميدان إعداد التراب، وهنا لابد من الإشارة إلى أن الوزارة وبحكم النصوص التنظيمية لقطاع إعداد التراب وبحكم كونه ميدانا أفقيا وليس قطاعيا، عملت على إنجاز عدة دراسات فذكر منها: استراتيجية إعداد وتهيئ الواحات فهي تعتبر وثيقة مرجعية شرعت الوزارة في تفعيل توجيهاتها بشراكة مع الفرقاء المعنيين، وخاصة على مستوى واحة تافيلالت، استراتيجية إعداد وتنمية الأطلس المتوسط بعد الانتهاء من هذه الدراسة، اتخذت الوزارة مجموعة من التدابير اللازمة لأجرأة اختياراتها مع كافة الفرقاء المعنيين،دراسة حول المرافق والخدمات العمومية ودورها في تأهيل المجال القروي، فهذه الدراسات ستمكن الجماعات المحلية من تصور شمولي حول شكل تغطية المجالات القروية بالتجهيزات الأساسية وأنجع السبل لتطير وتحسن الخدمات العمومية، على مستوى التكتلات الحضارية الكبرى، فقد أنجزت الوزارة ثلاث دراسات هامة برأي العديد من الفاعلين العموميين، منهم والخواص، حيث استعملت لإطارات أساسية موجهة لكافة التدخلات والأنشطة، نذكر منها الدراسات المتعلقة بالثنائيات القطبية لطنجة، تطوان، فاس، مكناس، حيث تم في إطار هذه الدراسة بلورة ميثاق لهذه الثنائيات القطبية، كتعبير يترجم مدى انخراط كل الفاعلين في توجهات واختيارات هذه الدراسات القيمة، وفي نفس الاتجاه وتجسيدا لتوجهات التصميم الوطني لإعداد التراب، وكذلك استجابة للعديد من الفاعلين الجهوية والمحليين، شرعت الوزارة في بلورة التصميم التنظيمي والتهيئاتي لفضاء الحضري الوسطي، الذي يمتد من القنيطرة إلى الجديدة، حيث يشمل خمس جهات، وأنتهز هذه الفرصة لأخبر السادة المستشارين المحترمين، بأن الوزارة بقدر ما تعي حجم المسؤوليات الملقاة على عاتقها في إعداد وتنمية ترابنا الوطني، بقدر ما عملت وتعمل جاهدة لتوفير الإطار المنظم لهذه الميدان، إن على المستوى التنظيمي أو على مستوى الآليات التدخل وآليات التمويل تجسيدا لتوجهات صاحب الجلالة نصره الله، الذي ألح في خطابه المولوي بمناسبة انفتاح أشغال الدورة الأولى للمجلس الأعلى لإعداد التراب الوطني، حيث قال جلالته: "منظرين منكم النهوض بمهامه في إثراء هذا الميثاق التنموي الهام وبالتوصيات والمقترحات البناءة وذلك باقتراح الجدول الزمني والإجراءات القانونية والتنظيمية والإدارية والمالية التي يجب اتخاذها لكسب تلك الرهانات" انتهى كلام جلالة الملك.

وإن من شأن أجرأة هذه التوجيهات الملكية السامية، تمكين قطاع إعداد التراب الوطني، من احتلال المكانة الطبيعية والمتميزة في تدبير الشأن العمومي، كما ستمكن من آليات ووسائل جديدة للتدخل عبر نهج سياسة تعاقدية مع مختلف المتدخلين قوامها التشارك والفعالية في الإنجاز والتتبع. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، احنا تنتسامحوا مع الوزراء اللي تنوبوا على ووزراء، لأنهم تيكونوا مكلفين بتلاوة الجواب، تفضل كاين تعقيب.

المستشار السيد عبد الرحيم الشرقاوي:

معالي الوزير، سمعنا منكم هذا المجهودات كلها اللي ذكرتيو لينا وتنشكركم عليها، ولكن مع الأسف وأنا أتأسف(وجيتينا) وجبتنا اللي هو ما طلبناهش منكم، واللي طلبناه مشيتو الحوايج أخرى اللي ما طلبناهش أحيانا، معالي الوزير، الوزارة قامت بعدة دراسات لكن هاذ الدراسات لم نراهم على أرض الواقع، نعطي مثلا بسيط LE PLAN D'AMINAGEMENT اللي هو خصو يكون APPROUVE ، تيبقى تيمشي وتيجي، هنا كاين، هنا ما كاينش واحد دار عمارة ل PLAN "بروفي" ما كاينش تنحيدوها له، أو نربيوها لوا ، لا عدلي كيصبح واحد دار عمارة اللي هي ما كايناش في PLAN APPRO-VIE إذن لحد الآن واحد ضايع، واحد تيمشي، واحد تينجح، واحد تيسقط، مكايناش يعني واحد الدراسة اللي غيمكن لينا نطبقوها على

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

جميع المواطنين، معالي الوزير المستثمرين من الخارج كلهم تيجيو وتيبغيوا يستمروا في بلادهم لكن واش خصنا نسهلوا معاهم ونعطيوهم التسهيلات ونعطيوهم يكون AUTORISE وإلا نبقاو نديوهم اليوم غدا، مع أنه تيجي هو واحد الفترة معينة، عندو ديال شهر أو شهرين، باش يوجد تشغيلاتو ويتوجد LE PLAN ديالوا أو L'AUTORISATION L'ARCHETECTE ما تيدير والوا، عاود يرجع بحالو يتسنى حتى السنة الجاية، السنة الجاية تيرجع كذلك ومثال، واحلو لينا هاذ المشكل ديال LE PLAN APPROUVE POUR L' AMENAGEMENT أ السيد الوزير، إلى أين غيتحل هاذ البلون، عينا ما نطلبوهم، عينا ما نطلبوه سواء السنوات اللي دازت أو هاذ السنة هاذي، لحد الآن تاشي حاجة مادارت (دقات) معالي الوزير، أرجوكم باش تحلوا لينا هاذ المشكل ديال PLAN APPROUVE، العالم القروي ما بغتيش السيد الرئيس تفوتني هاذ الفرصة الله يجازيك بخير، هو أن لحد الآن أغلبية ديال العالم القروي هم عايشين الماء معذبين فيه، مكرفسين فيه، حتى البيار اللي غيسقيو منهم ما بقاش فيهم الماء، يعني وكحوا من المياه فحلوا هذا المشكل، نشوفوا من طنجة إلى الكويرة ، راه كلها مملكة مغربية الحمد لله، كاين اللي عندو وكاين اللي ما عندوش، راقبوا الناس اللي ما عندهومش. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم، السيد الوزير تفضلوا تعقيب بعجالة السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة المكلف بالماء:

بعجالة، أريد أن أذكر بأنه اختصاصات قطاع إعداد التراب الوطني عندها واحد الخاصيات اللي هي تخول ليها أنها التدخل ديالها تيكون أفقي، فهي ماشي قطاع منجز تينفذ يعني إنجازات ميدانية، فهو يعد دراسات ويشرف عليها، ويجعلها رهن إشارة القطاعات الأخرى وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، كما توصلنا بطلب من السيد الوزير المكلف بالعلاقة مع البرلمان، يلتمس من المجلس أن يعجل على تمرير السؤال الموجه إلى السيد كاتب الدولة المكلف بالماء والمتعلق ببناء السدود، مباشرة بعد هذا السؤال هل لا ترون مانع، إذن شكرا. السؤال إذن موجه إلى السيد كاتب الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والبيئة، المكلف بالماء حول سياسة بناء السدود للمستشارين المحترمين السادة: لحسن أكوجكال والحسن فرحي، عمر أدخيل، بلحاج الدرمومي، أحمد جوهري، عمر الكردودي، أحمد بولو، حسن أوتغلياس. الكلمة لأحد السادة المستشارين لعرض السؤال، تفضلوا السيد المستشار.

السيد المستشار:

السيد الرئيس،

أختي المستشارة،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

بفضل السياسة الحكيمة للمغفور له صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني والممثلة في بناء السدود، ذهب المغرب على بناء العديد من السدود بجل مناطق المملكة، مما جعل المغرب من الدول الرائدة في مجال استغلال الموارد المالية المتوفرة، إلا أن بناء هذه السدود عرف في عدة مناطق بعض الانزلاقات، منها على سبيل المثال، عدم وجود دراسة موضوعية وكافية في حجم ومكان بنائها، ما جعل أغلبها غير ذي جدوى، وعلى سبيل المثال السدين المشيدين بإقليم طانطان، الذين لم تجر الدراسات اللازمة لتشيدهما مما جعل المدينة، لا تنتفع منهما لا على صعيد توفير الماء الصالح للشرب ولا على صعيد السقي، ولذلك تضيع أموال طائلة من خزينة الدولة هباء منثورا، حيث أن السد الأول تعرض لخسائر فادحة بعد الفيضانات التي اجتاحت مدينة طانطان ففي سنة 2003 والسد الثاني لا يحتفظ بالمياه المتساقطة لأكثر من ثلاثة أيام، وتبقى معه المنطقة محرومة من المياه الصالحة للشرب، لذلك نسائلكم السيد الوزير ما هي الإجراءات العاجلة التي ستقوم بها الوزارة من أجل تمكين ساكنة المنطقة من الماء الصالح للشرب؟ هل سيتم تشييد سدود أخرى في غضون السنوات القليلة المقبلة؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد كاتب الدولة لكم الكلمة.

السيد كاتب الدولة المكلف بالماء:

شكرا السيد الرئيس،

أشكرا السيد المستشار المحترم على طرحه لهذا السؤال، وأود أن أخبر السيد المستشار المحترم والسادة المستشارين المحترمين، والسيدة المستشارة المحترمة بأن سياسة السدود متواصلة، وأنه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، أثناء ترأسه آخر اجتماع للمجلس الأعلى للماء والمناخ، أكد في خطابه الافتتاحي على مواصلة بناء السدود لتعبئة الثلث المتبقي من مياهنا السطحية بواسطة السدود، أما بخصوص التساؤل المتعلق بطانطان فإن السدين الذين تم إنجازهما بمدينة طانطان، على مشارف مدخل طانطان، فهما سدين للوقاية من الفيضانات، فليس كل السدود المنجزة سدود تخزن الماء لاستعماله لماء الصالح للشرب أو للري، فهذين السدين بالخصوص، أعطى تعليماته بإنجازهما مباشرة بعد الفيضانات التي عرفتها مدينة طانطان، وكانت خسائر هامة عرفتها هذه المدينة أثناء الفيضانات التي حلت بها سنة 2003 مباشرة بعد ذلك تمت عملية بناء هاذين السدين، وقد تم إنجازهما والانتهاء من الأشغال بهما وإنجازهما تم وفقا للدراسات التي تمت، وكالعادة بمصالح إدارية هندسة المياه وفقا للمعايير المعتمدة في

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

دراسة السدود، السيد المستشار المحترم يتكلم عن تأتي بين الفترة الأخرى، فهي ليست سدود تخزن الماء لاستعمالها، لكن عند إفراغها يتم ذلك بطريقة تمكن من تطعيم الطبقة المائية التي توجد بسافلة السدود، وربما السيد المستشار عنده علم بأمه أصبحت مستوى الآبار تعرف تحسنا ملحوظا، أما بالنسبة للمشاريع الأخرى بهذه المنطقة، فهناك سدود أخرى بمصالح إدارة هندسة المياه تنهي دراستها، هناك سدود أخرى في طور الدراسة، وهناك سدود أخرى في طور الدراسة، ومجموع السدود التي أنجزت دراستها هي في حدود خمس سدود، والتي هي في طور الإنجاز تناهز 16 سد، أما بخصوص تزويد المنطقة بالماء الصالح للشرب، فبالوسط القروي نسبة التزويد بالماء بالوسط القروي تفوق 95 ٪ أو هي نسبة جد عالية، ونتوقع أن تصل 100٪ عند 2007 أما بالنسبة لمدينة طانطان فلا تعرف أي مشكل بالنسبة لتزويد الماء الصالح للشرب بالوسط الحضري، هناك بعض المشاكل بالأحياء الهامشية المحيطة بالمدينة والمكتب الوطني للماء لصالح للشرب بصدد إنهاء عملية تحسن أداء التزويد بالماء الصالح للشرب بهذه المناطق وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، السي المستشار المحترم السي الحسن بوتغلياست تعقيب، مور المنصة..

المستشار السيد حسن بوتغليسات:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير نشكرك كذلك لأن اطمأن على أن سياسة السدود ستستمر، وهذا إرث ورثناه عن المغفور له الملك الحسن الثاني الله يرحمو ويوسع عليه، خص يستمر هذا الشي، ماشي نعينوا غير منطقة، جميع المناطق المغرب، ونحاولوا بش نعزو هاذ السياسة بالسدود التلية، السدود التلية مهمة بزاف، لأن انجرافات التربة والمسائل اللي تتوقع دابا في البلاد كلها تتمشي دابا، هناك مناطق مثلا زاوية أحنصار والا الريف، كلشي الجهات الجبلية الأرض دابا تتشهد فيها واحد الانجراف ديال التربة، هذا هو اللي يهمنا واحد العدد ديال المياه تتمشي هكاك معرفناش شحال كاع، إيلا مشات البحر صافي. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، باسمكم نشكر السيد كاتب الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والماء والبيئة المكلف بالماء على مساهمته القيمة في هذه الجلسة، وننتقل الآن إلى قطاع السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، السؤال موضوعه حول: العراقيل الموضوعية في وجه خريجي المدارس الفندقية للمستشارين المحترمين السادة: محمد أبو الفرج، محمد العربي القباج، محمد تيتنه العلوي، محمد كافي الشراد. المستشار المحترم أبو الفرج.

المستشار السيد محمد أبو الفرج:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

غير خافي عنكم أن وزارتكم تبذل مجهودا جبارا من أجل تأهيل العاملين في قطاع الفندقة، فتخرجت وسوف تتخرج أطر كفأة، بوما أن بلادنا تطمح إلى 10 ملايين سائح والحمد لله أنا في الطريق الصحيح، غير أن العقبة التي تعترض هؤلاء الخريجين وبخاصة الفتيات منهم، حين يتقدمن بطلب الحصول على العمل، تطلب منهم ورقة تثبت حسن السلوك، الأمر الذي يعتبر تنقيصا من قيمة هؤلاء الخريجات، كان في السابق لطلبة المدارس الفندقية دفتر خاص بالتداريب، وهو بمثابة شهادة تثبت قدرتهم على العمل ومدى مؤهلاتهم كانت وسيلة ناجعة لإدماجهم في ميدان الشغل، نلاحظ أن خلافا للقوانين فإن ضرورة تواجد 60٪ من عدد العاملين بالفنادق لفائدة خريجي هذه المدارس، هذا المعيار لا يحترم علما بأنه هو الذي يحفظ الجودة في الخدمات التي مع الأسف انقرضت في العديد من المنشآت الفندقية، كما أننا نسجل تخوفنا من القرار الرامي إلى نقل المدارس الفندقية إلى مكتب التكوين المهني، الذي نراه غير قادر في نظرنا على مسايرة الوصول إلى 10 ملايين لسائح، كما أننا نتخوف في نقص في قيمة الدبلوم، وهذا طبعا سيؤثر على التشغيل. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

السادة الوزراء،

أولا: سمحوا لي نذكركم بالطموحات ديال السياسة الحكومية في ميدان التكوين المهني في قطاع السياحة لرؤية 2010 لها رؤية واضحة لها طموحات واضحة وهي مضاعفة ثلاث مرات الطاقة الإيوائية والهدف من هذا البرنامج المقاربة الجديدة، هي خلق تقريبا 80 ألف منصب شغل مباشر في القطاع الفندقي، في الفترة ما بين 2001-2010 وخلق تقريبا 400.000منصب شغل في الأنشطة المرتبطة بالفندقة. لهذا وضعت الحكومة برنامجا لتكوين 72.000 شابا في القطاع السياحي ومنهم 51.000في التكوين الأولي بالمدارس السياحية التابعة لوزارة السياحة أو التابعة لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل أو التابعة للقطاع الخاص، فالحمد لله الأرقام المسجلة حاليا في هذا الميدان أرقام مشرفة ومشجعة بحيث أن نعطيكم بعض الإحصائيات التي نسجلها

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

خلال الموسم الدراسي الحالي، عرف عدد المسجلين بالمدارس الفندقية ارتفاع بنسبة 70٪ في الفترة ما بين 2000-2002 والموسم الدراسي الحالي ديال 2005-2004. وهذا الارتفاع ديال 70٪ هواللي مكنا من بلوغ رقم 7900 مسجل مقابل 4600 مسجل الدراسي ديال 2002-2000، كذلك نذكركم السادة المستشارين المحترمين نذكركم بأن القطاع الخاص أصبح يمثل نسبة لابأس بها في التكين الفندقي، بحيث أنه وصل نسبة 17٪ في العدد الإجمالي ديال المقاعد البيداغوجية في التكوين السياحي، ردا على السؤال ديال السادة المستشارين، بالضبط اللي يمكن لي نقول لكم هو أن المؤسسات الفندقية المصنفة وكذلك المطاعم المصنفة وبصفة عامة القطاع المنظم، القطاع المهيكل، لا تطلب فيه بتاتا هاذ الشهادات ديال حسن السلوك للفتيات، بل بالعكس تطلب منهم شهادات التكوين ديال المدارس الفندقية، كانت مدارس تابعة للوزارة، أو كانت تابعة لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل أو تابعة للقطاع الخاص. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، السيد أبو الفرج تعقيب.

المستشار السيد محمد أبو الفرج:

شكرا السيد الوزير على هاذ التوضيحات الملمة، وأن المراد من الأسئلة اللي كنوضعوا كمستشارين هو توضيح للرأي العام واطمئنان ديال الطلبة اللي تيمارسوا هذا القطاع اللي هو قطاع مهم وبالمناسبة يعني احنا تنشكروكم على المجهودات اللي تاديروا، تنزيدوا نطلبوا منكم أنكم تزيدوا فيه كنبغيكم أنكم تواكبوا هذا الآن من المدارس، غنعطي مثال: مثلا المحطة ديال الجديدة، ديال الحوزية، غادي يخصها واحد العدد ديال الخريجين من هذا النوع ديال المدارس، مع كامل الأسف أننا ممكن أننا منكونش موجودين معها كدكد، ولكن نطلبوا الله أننا نوجدوا راسنا باش يكونوا هاذ الخرجين موجودين لهذا المناطق كلها شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، السيد الوزير.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

نقول إلى السيد المستشار المحترم أن أولا وزارة السياحة مسؤولة بصفة عامة على تنفيذ هاذ البرامج في الكم وفي الكيف، كذلك في مستوى تكوين، كانت مدرسة تابعة لوزارة السياحة، كانت مدرسة تابعة للتكوين المهني وإنعاش الشغل، كانت مدرسة ديال القطاع الخاص، لنا التزام بأن المستوى ديال التكوين المهني يكون في المستوى المطلوب من طرف المهنيين والمنافسة الدولية، المغرب وجهة سياحية عندها العديد من المنافسين أولا، ثانيا هناك برنامج لخلق 8 ديال المدارس السياحية من طرف مكتب تكوين المهني وإنعاش الشغل 8 ديال المدارس جديدة إضافية، وتوسيع المدارس الحالية باش نبلغوا الأهداف ديالنا، فنتمنى إن شاء الله أن المناطق المعينة تستافد من هذا البرنامج ديال توسيع وخلق 8ديال المؤسسات سياحية جديدة في ميدان السياحة. شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، وشكرا لكم على مساهمتكم في هاذ الجلسة، هاذ المساهمة القيمة. ننتقل الآن إلى قطاع الطاقة والمعادن، السؤال حول استخلاص فواتير الكهرباء للمستشار المحترم السيد حسن واهروش، تفضل السي حسن.

المستشار السيد حسن واهروش:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

في سعيها إلى تعميم برنامج الكهربة القروية، وتسهيل المأمورية للمواطنين ذوي الدخل المحدود للتغلب على فواتير الكهرباء، دشنت وزارتكم تجربة متميزة بخلق ما يسمى ب " بطاقات الدفع المسبق"، والتي تمكن المواطن بالعالم القروي في التحكم في استهلاكه من هذه الطاقة الحيوية، وإذ ننوه بهذا الإجراء فإننا نثير انتباهكم إلى أن هذا الأسلوب، صاحبته سلبيات كثيرة، زادت من معاناة السكان، ذلكم أن تعبئة البطاقة تتطلب التنقل إلى مراكز تواجد المندوب الإقليمي للمكتب الوطني للكهرباء، والذي ما تكون غالبا بعاصمة الإقليم، هذا وإن هذا التنقل يكلف المواطن مصاريف باهضة، قد تصل إلى أضعاف فاتورة استهلاكه الشهر، لذا نسائلكم السيد الوزير على الإجراءات التي ستتخذونها لتبسيط مساطير تعبئة البطاقة وتقريبها من أماكن إقامة السكان وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، السيد الوزير الجواب من فضلكم.

السيد وزير الطاقة والمعادن:

شكرا السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

فعلا سنة 2003في إطار البرنامج الوطني للكهربة القروية تدخلنا بهذا المبادرة اللي هي أولا وقبل كل شيء اجتماعية وإنسانية وهو تسهيل المأمورية على المستعملين ديال الطاقة الكهربائية في العالم القروي، باش يستعملوا البطاقات الفردية، باش ما يبقاوش يمشيوا لهذيك المراكز التجارية، ديال المكتب الوطني للكهرباء باش يخلصوا الفاتورة ديالهم في آخر الشهر، وفعلا درنا التجربة في الإقليم أتواك في

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

الإقليم ديال الجديدة، والإقليم ديال عبدة، ثم في مراكش.وابدينا الآن على الصعيد الوطني، بدينا بالمغرب الشرقي، وغدين لجميع الجهات ديال المملكة المغربية، لأن المباراة خرجت أكثر من جهة، بحيث لعبت واحد الدور هام من الناحية ديال الاتمركز في إطار العمل الجهوي، ديال الوزارة ديال المكتب الوطني للكهرباء، البارح كنت في إقليم الجديدة في إطار العمل الميداني اللي تنقوموا به فجميع المملكة في إطار المتابعة ديال الإنجاز ديال البرنامج الوطني للكهربة القروية، وكذلك في إطار العمل اليومي ديال المراقبة ديال الكيفية ديال هذا الإنجاز، وقفنا عن كتب مع المواطنين في المنازل ديالهم، في ديورهم، وشفنا كيفاش تيستعملوا هاذ البطاقة وكيفاش يتم التدبير ديالها، فعلا كاين بعض المشاكل، في بعض الأماكن هذا بأن البطاقة يمكن يشريوها من البعد، إذن البارح عطينا التعليمات ديالنا باش على الصعيد الوطني باش هاذ البطاقة، طلبنا من الرؤساء ديال الجماعات القروية، ومن المستثمرين المحليين الصغار، باش يحلوا مكامن ديال البيع وديال-LA RECHAR GE ديال باش يعاودوا يعمروا هديك البطاقة في أماكن ديال الجماعات القروية، وخص تخاذ مبادرات في هذا الإطار يعطيونا التسهيلات باش يبداو ب طيليبوتيك ريتما ياخذوا التصريحات باش نعطيوهم التصريح باشيخدموا في إطار ما يسمى ب MAISON D'ENERGIES أو منازل الطاقة اللي هي متواجدة على الصعيد الوطني. وشكرا. وحنا مفتوحين وتا نلتمسوا من السادة المستشارين المحترمين باش يقوموا بهاذ الإجراءات موازن مع المكتب الوطني للكهرباء اللي هو فتح الأبواب ديالوا من اليوم على الصعيد الوطني. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، السي حسن تعقيب ولا جواب شافي تفضل.

المستشار السيد الحسن واهروشي:

آه، تشكراتي للسيد الوزير فقط، لأنه من أجله درنا السؤال، من أجل تقريب الإدارة للمواطنين، السيد الوزير إننا نتفق معكم على المجهودات اللي تيقوم بها الجماعات وبالخصوص الجماعات القروية، رغم المساهمة ديالهم في البرنامج الوطني للكهرباء، رغم قلة مداخيلهم، كيعثروا من هنا وتيدوز ذاك الشي على مصالح أخرى، مصالح اجتماعية إلخ، في موضوع التعبئة ديال البطاقة السؤال ديالنا جا على هذا الأساس السيد الوزير، إذن جوابكم جا في الموضوع، لأن كنتمنى يطبق من غدا إن شاء الله لأنه ما رأيناه وما عانه سكان المناطق البعيدة، مثلا السيد الوزير، أنا الاقتراح ديالي، لأن جاء بنفس الجواب ديالكم هو أننا السكان على الأقل نوجدوا ليهم هذا التعبئة في مراكز الجماعات هذا المراكز الجماعات تيواجدوا فيها الأسواق الأسبوعية، إذن هذا المواطن يجي باش يشري الخضرا ديالوا يشري الدقيق، كذلك غادي يدي معاه ذاك الشي اللي بغى ديال الضوء 400 ريال أولا 600 ريال أولا 1000 ريال، إذن ما كتسلونا إلا الشكر السيد الوزير على هاذ تلبية مطالب السكان وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، وباسمكم نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة. ننتقل الآن إلى قطاع تحديث القطاعات العامة، السؤال حول انعكاسات التوقيت المستمر على حياة الأسر للمستشارين المحترمين السادة: محمد اطريبش، عادل المعطي، محمد هلال، محمد العقاوي، الميلودي عفوت، عبد السلام أحدوش، أحمد اليكوني، ميلود ناصر، المستشار المحترم السي طريبش.

المستشار السيد محمد اطريبش:

شكرا السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

أقدمت الحكومة مؤخرا على تطبيق نظام التوقيت المستمر، وإذا كان لهذا النظام الجديد إيجابيات متعددة، أبرزها الاقتصاد في الطاقة على مختلف مستوياتها، فإنه في مقابل ذلك له انعكاسات السلبية، خصوصا في الجانب الاجتماعي، حيث أن أبناء الموظفين والموظفات، يبقون خارج مراقبة الوالدين خصوصا وأن قطاع التعليم لم يسري عليه هذا النظام، أي نظام التوقيت المستمر وبالتالي سيكون له انعكاسات سلبية على الأطفال في مختلف المستويات المعرفية والتربوية والصحية.

السيد الوزير، ما هي الإجراءات التي تعتزموا القيام بها للحد من انعكاسات التوقيت المستمر على حياة الأسر المغربية، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد محمد بوسعيد وزير تحديث القطاعات العامة:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

في البداية أشكر السادة المستشارين على وضعهم هذا السؤال المتعلق بتأثير التوقيت المستمر على علاقة الآباء بالأبناء، هذا الجانب الذي كان له عناية خاصة أثناء دراستنا لهذا الملف، وود أن أشير أن التوقيت المستمر له إيجابيات أكثر من التوقيت الحالي، من حصتين في علاقة الآباء بأبنائهم، ونظرا لما يوفره لوقت ثالث يمكن أن يستثمر لتثمين هذه العلاقة بين الآباء والأبناء، إضافة إلى كونه يقلل من الضغط النفسي من جراء التنقل ما بين الإقامة والعمل، مما ينعكس إيجابيا على هذه العلاقة، هنا لابد أن أشير إلى أن التوقيت المدرسي لم يكن قط متطابقا مع التوقيت الإداري، كما أن الأطفال ليس لديهم توقيت مدرسي

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

موحد طيلة حياتهم الدراسية إذ يتغير من سنة إلى أخرى، بل داخل الأسرة الواحدة مواقيت مختلفة لأطفالها المتمدرسين، ومن جهة أخرى لابد من الإشارة إلى أن أغلب المؤسسات العمومية والتي تشغل عددا مهما من اليد العاملة تعتمد التوقيت المستمر منذ سنوات، ولم يطرح مشكل علاقة الأبناء بالآباء بنفس الحدة. صحيح أن المراحل الأولى لاعتماد التوقيت المستمر أثارت هذه الإشكالية، إلا أنه سرعان ما تم تجاوزها بالتكيف مع نمط العمل الجديد، ومع ذلك فإن الحكومة ولتجاوز هذه الفترة الانتقالية قد حددت مجموعة من الإجراءات المصاحبة، لتسهيل تكييف الموظفين والأعوان الذين لهم أطفال في سن التمدرس مع التوقيت الجديد، وعددهم حسب إحصائيات داخل الوظيفة العمومية 3000 زوج وزوجة يعملون داخل الوظيفة العمومية معنيين بهذا الأمر.

ويتعلق الأمر باعتماد المرونة في مواقيت الالتحاق بمقرات العمل ومغادرتها، إذ يمكن لأحد الآباء إذا كانت ليست هناك وسيلة أوصل أخرى لتدبير الوقت في فترة التغذية أن يستعمل أو يستغل هذه المرونة التدبير أشغاله فيما يتعلق بأبنائه.

أما فيما يخص الإجراء المتعلق بتكييف التوقيت التربوي مع التوقيت الإداري، فإن وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي منكبة على معالجة هذا الموضوع، وقد شكلت اللجنة لهذا الغرض عوهد إليها بدراسة المقترحات الواردة في هذا الشأن، وأصدرت مذكرة بهذا الخصوص إلى الأكاديميات والنيابات الجهوية حيث تم تكليف مجالس التدبير للمدارس التي تتكون من المدرسين وأولياء التلاميذ وشركاء المدرسة في مجالات الدعم المادي والتقني والثقافي لإبداء اقتراحات فيما يخص تلييق الزمن المدرسي في المؤسسات التعليمية، ومن بين الإجراءات المصاحبة هناك تدبير الفترة الزمنية الفاصلة بين الحصص الدراسية الصباحية، وحصص ما بعد الزوال، تخصيص فضاءات مناسبة تتوفر على شروط النظافة وتراعي مستلزمات التغذية والاستراحة، وتمكن من ممارسة أنشطة ملائمة لهذا الفترة، توفير الأجواء الملائمة للأطفال من أجل تناول وجباتهم، لما عهد إلى هذه المجالس بالتفكير في استعمالات الزمن المدرسية أو تغيير الإيقاعات المدرسية، حسب خصوصيات المحيط الجهوي للمدرسة. وختاما فإن تجارب الدول التي سبقتنا في اعتماد التوقيت المستمر وما أكثرها في حوض البحر الأبيض المتوسط وكذا تجارب العديد من المؤسسات العمومية داخل الوطن، برهنت على أن تأثيرات هذا التوقيت على الأسر تبقى مرتبطة بالفترة الانتقالية ما نظام العمل بالحصتين إلى حصة واحدة وذلك نتيجة تغيير في العادات والتقاليد، إذ سرعان ما تذوب هذه السلبيات مع مرور الوقت، وتكييف الأسر مع نظام التوقيت الجديد، وخلق عادات وتقاليد ملائمة. وشكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، السيد المستشار تعقيب.

المستشار السيد

شكرا السيد الوزير، على الإجابات المعلقة بالتوقيت الذي طرحتموه ونحن لا نختلف فيما يتعلق بالإجراءات التي أخذتموها، لكن هذه الإجراءات فتبقى غير مناسبة، ولا تتلاءم يعني مع الأسر، وخصوصا الأطفال الذين هم في سن التمدرس، بحيث أن المشكل وهو النصف النهار، يعني وقت التغذية، أن الأطفال لا يجدون آبائهم في البيت مما ينتج عن ذلك مشاكل لا تحمد عقباها ويقع هناك نوع من الشرخ في العمق الاجتماعي، ويتعرض الأطفال إلى مسائل يعني سيئة، قلنا أن التوقيت المستمر السيد الوزير، التمسناه من حيث انعكاساته على الأسرة المغربية، بحيث أن هذه الأسرة تتعرض أبناؤها إلى الضياع نتيجة عدم البقاء وعدم يعني مراقبة الوالدين لأبنائهم طول النهار، إذن السيد الوزير، يعني العبرة في التوقيت المستمر الإداري ماشي هو العبرة في تعريف المدة الزمنية ديال 36 ساعة في السنة أولا 40 ساعة، فالعبرة أولا في الكيف، وفي المردودية، وفي النتائج، وبالتالي يجب مراعاة يعني الفترة الزمنية اللي هي الفترة التقاء ما بين الوالدين وما بين يعني أبنائهم، يعني مراقبة الأبناء، راها ضرورية من طرف آبائهم، إذن السيد الوزير، لازالت الصيغة المعتمدة حاليا، يعني غير مقنعة وغير مناسبة للأسر المغربية ألا ترون السيد الوزير اعتماد صيغ أخرى بالنسبة يعني للتوقيت المستمر، إيلا بغيتوا تعطا لكم مثلا ومثلا كما هو ما أتى بنا إلى الثانية بعد الزوال حتى تكون أكثر ملائمة مع الزمن الدراسي بالنسبة لأطفال الأسر.شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، تفضل أ السيد الوزير.

السيد بوسعيد وزير تحديث القطاعات العامة:

شكرا، التوقيت المستمر سبق لي أن ذكرت ذلك في العديد من المناسبات، التوقيت المستمر لاّ يعني تقليص ساعات العمل المرونة التي سوف تدخل على هذا التوقيت تمكن من خلق حلول مناسبة، لبعض الحالات الخاصة، خاصة في الفترة الانتقالية، أما فيما يخص بمراقبة الأطفال نعطيكم مثال السيد الرئيس، الطفل عندو 5 ساعات في اليوم ديال الدراسة، إيلا كانوا الأبوين يعملان عندهم 7 ساعات ونصف يوميا، زائد المشي من مقر الإقامة إلى مقر العمل أربع مرات في اليوم، لدينا غير نصف ساعة في كل مرة، هي ساعتين، يعني أن الآباء يغيبون عن المنزل تسع ساعات ونصف، والأطفال يغيبون من المنزل خمس سنوات، إذن ما عمرها ما كانت مراقبة دائمة، بالعكس، أقول أن التوقيت المستمر هو في صالح هذه العلاقة لأنه ذاك الاقتصاد في ذاك الساعة ديال المشي أو المجي بين 12و 2سوف تستغل لمراقبة الأبناء، خصوصا الحصة الزوالية ولمراقبة أيضا واجباتهم المدرسية، شكرا السيد الرئيس.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وباسمكم نشكر السيد الوزير على هذه المساهمة القيمة، أخر سؤال في هذه الجلسة المخصصة إلى الأسئلة الشفوية، ونذكر بأن المجلس على موعد مع جلسة ثانية ستخصص للتصويت على مجموعة من النصوص، أخر سؤال موجه إلى السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج، حول توفير المراكز الثقافية للجالية المغربية المقيمة بإيطاليا، للمستشارين المحترمين السادة: الصوالحي بوزكري، محمد جوهري، حميد المونن، ادريس مرون، أحمد مسكة، امبارك السباعي، عبد الرحيم دندون، محمد سالم الجماني، وسعيد اللبار. السي سعيد اللبار تفضل.

المستشار السيد سعيد اللبار:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

إخواني زملائي المستشارين المحترمين،

يعاني أفراد الجالية المغربية المقيمة بإيطاليا وبكل دول العالم التي تتواجد بها جاليتنا بمراكز الثقافية المغربية التي تساعدهم على حفظ وتقوية معارفهم حتى يسايروا التطور المعرفي الذي يتميز به المجتمع الدولي إقامة تلقين أبنائهم اللغة العربية، ومبادئ الدين الإسلامي الحنيف، لذا ومن منطلق ربط هذه الجالية وأبنائها بأصولهم الوطنية، حيث أن غياب التأطير التربوي الإعلامي، يساهم في إحساس هذه الجالية المغربية بعدم مساواتها مع باقي الجاليات الأخرى في التعريف بها وربطها بالوطن الأم، نسائلكم السيدة الوزيرة: كيف تفسرون هذا الغياب للمراكز الثقافية المغربية علما أنها ستساهم في تأطير أفراد هذه الجالية ثقافيا، تربويا وروحيا؟ وما هي التدابير التي ستتخذونها لتدارك هذا النقص شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، السيدة الوزيرة الجواب من فضلكم.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج:

سيدي الرئيس،

السيدة السادة المستشارين المحترمين،

كنشكر السادة المستشارين المحترمين من فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية، بغيت إيلا سمحتوا لي في البداية، نعطي بعض المعطيات حول الجالية المغربية المقيمة بالديار الإيطالية، ومن بعد غادي غنوصل بطبيعة الحال للإجابة على السؤال ديالكم، بغيت على أنه أنتما كتعرفوا ذلك السيد المستشار، على أنه الهجرة إلى الديار الإيطالية هي حديثة العهد مقارنة مع الهجرة اللي عرفتها مثلا فرنسا وبلجيكا وهولندا، خلال الثمانينات تواجد مجموعة المغاربة في الديار الإيطالية، المهن اللي كانوا تيشتغلوا فيها كانوا كلهم باعة متجولين، الشي اللي مخالاهومش يقلبوا على مكان للاستقرار، نظرا لطبيعة المهنة اللي كانوا كيمارسوها، وكانت كذلك في غياب التأشيرة،عندهم ذاك الإمكانية، كيدخلوا شويش خصوصا في إطار عمل موسمي، مع بداية التسعينات ومع الإجراء ديال التأشيرة والإقرار ديالها، خصوصا بالنسبة للمغاربة الراغبين في الولوج إلى الديار الإيطالية ولا والناس متيمكنش لهم يخرجوا ويدخلوا ويستقروا، إيطاليا عرفت واحد العدد ديال الهجرة ماشي فقط من المغرب ولكن خصوصا من الدول الشرقية ودول البلقان وخصوصا من يوغوزلافيا في القديمة عرفت ذاك التطور اللي تتعرفوه، إذن ما بقاش بالنسبة للمغاربة يمكنهم يدخلو ويخرجوا، ولا عندهم هاجس العمل والاستقرار، شي حاجة اللي هي مطروحة عليهم، ثم في بداية التسعينات اللي يبدا الجمع العائلي، وبداو الناس تيقلبوا على إقامة مستقرة، هذا خلا إيطاليا بطبيعة الحال تطلع مجموعة ديال القوانين اللي هي مرتبطة بالهجرة، ذاك التشديدات خلت كذلك أنه المغاربة يحسوا على أنه كاين حاجيات محورة من بينها الحاجة ديال التمدرس، والثقافة المغربية، هذا غير باش نفسر أنه إيلا كانت في طيلة هذه المدة غياب هاذ الخدمات الاجتماعية، فهو راجع لهذا الوضع، بغيت نقول على أنه منذ أنشأت الوزارة، قمت بزيارة إلى إيطاليا، وأنتم تتذكرون في فبراير 2004، واللي اطلعت عن كتب على أوضاع الجالية المغربية المقيمة بإيطاليا الحاجيات ديالها، مباشرة من بعد العودة باشرنا مع الحكومة الإيطالية، باشرنا أولا تفعيل اتفاقيات الشراكة اللي كتجمعنا ما بين المغرب وما بين إيطاليا، واللي هي الاتفاقية الثقافية المشتركة اللي عندنا مع إيطاليا، إذن هذا التفعيل هو اللي خلانا نوضعوا ونبداو في المفاوضات من أجل فتح أقسام بالنسبة للتمدرس، وكذلك الاتفاق حول إنشاء مركز تقاضي أو ما سميناه احنا فضاء للحوار والصداقة، بغيت نقول ليكم على أنه باش ما ندخلش في التفاصيل، الوقت ما تيسمحش اليوم بالضبط مجتامعا اللجنة الوطنية المشتركة في روما من أجل تحديد المدارس اللي غادي حبذا يقرا فيها الدراري، ومن أجل تحديد الأساتذة اللي هما في الحقيقة راه المؤسسة ديال الحسن الثاني مع وزارة التربية الوطنية، واحد 30 الأساتذة كينتظروا هاذ البرنامج كذلك بنفسوا عند الشق الثاني ديالو هو فتح المراكز الثقافية احنا فاتحنا السلطات الإيطالية، عطيناهم واحد المشروع ديالنا اللي هو متكامل المغرب واجد عندو الإمكانيات المادية تنسانيو فقط الرد ديال الجانب الإيطالي وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، السيد الرئيس تعقيب على الجواب.

المستشار السيد سعيد اللبار:

شكرا بطبيعة الحال، ماكاينش عهد الحماية مع إيطاليا، كيف كان مع فرنسا حنا هناك امتزاج ديال الحضارة الفرنسية والحضارة

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

الإسبانية بالمغرب، واستفدنا منها كثيرا، ونريد كذلك أن نستفيد من الحضارة الإيطالية، إيطاليا بلا ما تحضر ويقال أن أغنى بلد في العالم هو إيطاليا، من حيث تراثها ومن حيث قيمة مآثرها، وقيمة تاريخها بيننا وبين إيطاليا تاريخ هو الرومان الذين كانوا في المغرب، وخلفوا آثارا مهمة وثقافة موجودة داخل المغرب، ولكن بدأت في إيطاليا ثقافة جديدة لما تنشوفو المهاجرون ما بقاش كي قلت السيدة الوزيرة، المهاجر فقط اللي تيمشي يجيب الرزق فقط لكن الآن المهاجر كيعطي وكياخذ، مهاجر مثقف، كيدي حضارة مغربية، وكيجيب حضارة أخرى، كنشكركم على الإسراع بالإنجاز هاذ المجتمع الثقافي الإيطالي، ونطلب من السلطات الإيطالية أن تسرع في الاستجابة لأن الهدف نبيل، لأن الغاية غاية إنسانية، غاية ديال تبادل الحضارات، وتبادل الثقافة، ثقافة السلم كذلك، وثقافة التعايش، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، السيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج:

نزيد نؤكد اللي قال السيد المستشار، على أنه كاين أهمية كبيرة الآن تتعطى في إطار العلاقات، ما بين إيطاليا والمغرب في ملف الهجرة، تتعرفوا أننا تنشتاغلوا في إطار الحوار 5+5باعتبار أن المجموعة الإقليمية ما بين LES DEUX RIVE ديال المتوسط VOILA، إذن هذا البرامج هما كاين استعداد وإيطاليا واعية بالضرورة ديال الشراكة مع المغرب لأنه بطبيعة الحال، المغرب انخرط في التحول اللي تتعرفوا على المستوى الديموقراطي، هما الآن كيأملوا على أنه ينجزوا معنا المشاريع، ولكن بغيت أنقول على أنه مع ذلك هناك بالإضافة لهذا العمل المشترك على مستوى الحكومة كاين نشاط ديال المجتمع المدني، بحيث على الأرض الإيطالية تيتواجد مثلا، مركز ثقافي إسلامي اللي كينشطوه المغاربة واللي عندهم حضور فاعل لا على مستوى التأطير الديني ولا على مستوى التأطير الثقافي، احنا همنا أنه يكون هذا الفضاء كيسمح المغاربة أنهم يكون عندهم واحد المركز المرجعي ولكن لينا كذلك أننا تواجهوا إيطاليا من أجل إشعاع الثقافة المغربية، ولكن كيمكن لينا كذلك أننا نتوجهو لإيطاليا من أجل إشعاع الثقافة المغربية، وبغيت نخبركم السيد الرئيس والسيدة والسادة المستشارين، أننا غادي نفتحوا قنصلية جديدة في "باليرم" واللي غادي تكون واحد الإضافة اللي غادي نفتح لينا مجال باش كذلك يكون عندنا واحد الربط وأحد جسر جديد مع الجالية المقيمة في هذا الناحية لأن فيها كثافة مغربية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، باسم المجلس نتقدم بالشكر للسيدة الوزيرة المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج هذه المساهمة القيمة.

حضرات السيدة والسادة، بهذا نكون قد أتينا على جميع الأسئلة المسجلة شفويا، المسجلة في هذه الجلسة، وإذا سمحتم أعلن عن إغلاق هذه الجلسة ورفعها، ثم بإذنكم نفتح الجلسة الثانية المخصصة للتصويت.